ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

Images of Political Violence in Egyptian Society A Socio-Historical Analysis

Master. Nagwa Abd alaal Mohamed
Sociology Department- Faculty of Women for Arts, Science & Education
Ain Shams University – Egypt
nagwaabdalaal@yahoo.com

Prof. Etimad Mohamed Allam
Professor of Sociology-Faculty of Women for Arts, Science & Education
Ain Shams University – Egypt

Prof. Samia Kadry Wanis
Professor of Sociology-Faculty of Women for Arts, Science & Education
Ain Shams University - Egypt

Assoc.Prof. Ahmed Ali Belie
Associate Professor of Sociology-Faculty of Women for Arts, Science & Education-Ain Shams University – Egypt

Article Arabic
Receive Date: 26 February 2023, Revise Date: 26 April 2023
Accept Date: 1 May 2023.
DOI: 10.21608/BUHUTH.2023.196508.1468
Volume 3 Issue 5 (2023) Pp.42- 76

Abstract

This present study drives at detecting the images and events of political violence in the Egyptian society through a socio-historical analysis of the time duration from (1948- 2010). In order to achieve that purpose, the study tackles with the economic, political and social factors in each period of the rule of former presidents (Gamal Abdel Nasser, Anwar El-Sadat, Hosni Mubarak); analyzing as well, the forces that practiced violence in each period and the forms of violence that prevailed during those periods and their reasons. The results indicate that political violence has taken many forms in the Egyptian society during those periods: it was represented in demonstrations, riots, rebellions, limited strikes, assassination attempts, assassinations, coup attempts, targeting statesmen, public and political figures, state symbols, intellectuals and media professionals, in addition to targeting police institutions and tourist places. The actor in these operations has been the religious groups, workers, students and some protest movements. It was found that the events of political violence increased in the periods of the first half of the fifties, and the reason for this was the tendency of the Free Officers Organization to establish itself as a political system and political entity, besides its tendency to achieve revolutionary transformations in society,during the era of President Sadat, the negative effects of the policy of economic openness and peace with Israel appeared. All this led to producing more hotbeds of tension and explosion in society. As for the era of President Mubarak, the Egyptian people pinned aspirations and hopes on him when he assumed power, but they were not achieved to the required extent.

***Keywords*:** Political violence - Egyptian society - Abdel Nasser – Sadat - Mubarak.

صور العنف السياسي في المجتمع المصري: تحليل سوسيوتاريخي

نجوى عبدالعال محمد عمر

باحثة ماجيستير-قسم علم الاجتماع

كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس- مصر

nagwaabdalaal@yahoo.com

ا.د/اعتماد محمد علام
أستاذ علم الاجتماع
كلية البنات – جامعة عين شمس

ا.د/ساميه قدري ونيس
أستاذ علم الاجتماع
كلية البنات – جامعة عين شمس

د/أحمد علي بيلى
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية البنات – جامعة عين شمس

المستخلص:

تسعى هذه الدراسة إلى رصد صور وأحداث العنف السياسي في المجتمع المصري من خلال تحليل سوسيوتاريخي للفترة من(1948- 2010) ولتحقيق ذلك الهدف، تتناول الدراسة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كل فترة من فترات حكم الرؤساء السابقين (جمال عبدالناصر، أنور السادات، حسني مبارك) مع تحليل القوى التي مارست العنف في كل فترة وصور العنف السياسي التي سادت في تلك الفترات وأسبابها. وقد أسفرت النتائج عن أن العنف السياسي تعددت صوره في المجتمع المصري في تلك الفترات: وتمثلت في التظاهرات وأحداث الشغب والتمردات، والإضرابات المحدودة، محاولة الاغتيال، والاغتيالات ومحاولة الانقلاب، واستهداف رجال الدولة والشخصيات العامة والسياسية من رموز الدولة ورجال الفكر والإعلام، واستهداف المؤسسات الشرطية والاقتصادية والأماكن السياحية، وكان الفاعل الأساسي لهذه العمليات الجماعات الدينية. والعمال والطلاب وبعض الحركات الاحتجاجية. **وقد** تبين أن أحداث العنف السياسي زادت في فترات النصف الأول من الخمسينيات والسبب في ذلك اتجاه تنظيم الضباط الأحرار إلى تثبيت نفسه كنظام سياسي واتجاهه لتحقيق تحولات ثورية في المجتمع، وفي عهد الرئيس السادات ظهرت الآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادي والسلام مع اسرائيل؛ كل هذا أدى إلى خلق المزيد من بؤر التوتر والانفجار في المجتمع، أما في عهد الرئيس مبارك فقد علق الشعب المصري عليه الطموحات والآمال عند توليه الحكم ولكنها لم تتحقق بالقدر المطلوب.

الكلمات الدالة: العنف السياسي، المجتمع المصري، عبدالناصر، السادات، مبارك.

المقدمة:

تعتبر ظاهرة العنف بصفة عامة والعنف السياسي بصفة خاصة، سلوكًا إنسانيًّا عرفته المجتمعات مع مختلف أشكال الحكم، ومختلف الأنظمة التي عرفتها البشرية، ولهذا السلوك جملة من الأسباب تجعل معالجة وفهم ظاهرة العنف السياسي يتطلب اتباع عملية مركبة، فالعنف السياسي قد يكون نتيجة لجملة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، ويكون مختلفًا حسب المصدر، فقد يكون من طرف الشعب أو من طرف السلطة أو من طرف جماعة تخرج عن النظام وحتى عن الشعب، لهذا فإن العنف السياسي ظاهرة مجتمعية مختلفة الأسباب والمصادر، وهو يعد من أخطر أنواع العنف وأكثرها انتشارًا وذلك لكثرة المبررات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يستند إليها دعاة العنف السياسي في تحقيق طموحاتهم في الوصول للسلطة أو الرغبة في الحفاظ عليها.

أولًا- تساؤلات الدراسة وأهدافها

أ- **تتبلور إشكالية الدراسة** في التساؤل التالي: ما العوامل المؤدية لانتشار العنف السياسي في المجتمع؟ وما صوره؟ وفي ضوء هذا التساؤل الأساسي جاءت تساؤلات البحث الراهن على النحو التالي:

1- ما صور العنف في المجتمع المصري خلال حقب تاريخيه سابقة؟ وهل اختلفت صور العنف باختلاف الحقب الزمنية؟
2- ما العوامل الاجتماعية المشكلة للعنف السياسي عبر الفترات التاريخية المختلفة؟
3- ما القوى الاجتماعية الفاعلة في ممارسة العنف في المجتمع خلال تلك الفترات؟

ب- أهمية الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على صور العنف السياسي في مصر وأسبابه في الفترة (1948- 2010) ويتفرع من الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية يمكن إجمالها على النحو التالي:

1- رصد وتحديد صور العنف السياسي في المجتمع المصري
2- تحديد الفترات الزمنية التي تزايدت فيها أحداث العنف السياسي
3- التعرف على أكثر أشكال العنف السياسي انتشارًا في مصر
4- التعرف على القوى التي مارست العنف السياسي خلال العهود السابقة
5- توضيح الأسباب الأساسية التي أدت للعنف السياسي خلال حكم الرؤساء (عبدالناصر- السادات- مبارك)
6- آليات الحد من العنف السياسي في الأنظمة السابقة.

ثانيًا: أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى حيوية الموضوع الذي نتصدى له بالدراسة باعتباره من الموضوعات المهمة والتي تحتل صدارة اهتمامات العلماء والباحثين في كافة أنحاء العالم، وفي مختلف المجالات في الوقت الحالي.

ويمكن تحديد أهمية الدراسة بشقيها:

ا- الأهمية النظرية:

تتناول الدراسة واحدة من أهم موضوعات علم الاجتماع والتي تندرج تحت فرع علم الاجتماع السياسي، حيث تحاول دراسة صور العنف السياسي في المجتمع المصري، وأيضًا الجماعات التي مارست العنف وعمليات العنف التي تمارسها ومدى خطورتها على المجتمع المصري، مما يمكن أن يكون إضافة للجانب النظري في هذا المجال.

تعتبر هذه الدراسة محاولة لإثراء البحث العلمي في مجال علم الاجتماع السياسي، ومجال المشكلات الاجتماعية على اعتبار أن هذه الجماعات التي مارست العنف لعبت دورًا خطيرًا في الحياة السياسية والاجتماعية، مما قد تسبب في تداعيات سلبية على المجتمع المصري.

ب- الأهمية التطبيقية:

ترجع الأهمية التطبيقية لموضوع الدراسة إلى الحاجة الملحة إلى أبحاث ودراسات علمية ترصد أسباب وعوامل العنف السياسي في المجتمع وخطورة ذلك على المجتمع، فظاهرة العنف السياسي لها الكثير من التداعيات السلبية على كافة مقومات المجتمع، فنلاحظ التأثيرات السلبية التي تلحق بالمجتمع إثر العمليات الإرهابية، وأنها تناولت ظاهرة مازالت مستمرة في التطور.

رابعًا: الإطار النظري والمفاهيمي

1-المفاهيم الأساسية: وهي العنف والعنف السياسي

أ- العنف violence

يعرف العنف في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه "استخدام الضغط أو القوة استخدامًا غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما" (أحمد زكي بدوي، 2008: 441)، ويعرف أيضًا بأنه " عملية الإيذاء باليد أو باللسان أو بالفعل أو بالكلمة في الحقل التصادمي مع الآخر"، سواء كانت فردية أو جماعية، واستخدام الضغط والقوة استخدامًا غير مشروع أو غير مطابق للقانون، وهذا الاستخدام من شأنه أن يؤثر في إرادة فرد ما أو جماعة ما. والعنف أيضًا "استخدام غير قانوني أو غير شرعي لوسائل الإكراه المادي من أجل أغراض شخصية أو اجتماعية" (إحسان محمد الحسن، 2008، 28)، و تشير كلمة العنف إلى "كل سلوك يتضمن معاني الشدة والتوبيخ والقسوة والتقريع، وعلى هذا الأساس فإن العنف قد يكون سلوكًا فعليًّا أو قوليًّا،وهناك من يعرف العنف على أنه " الاستخدام غير المشروع للقوة المادية – بأساليب متعددة- لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات، ويتضمن ذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين وحرمانهم حقوقهم المشروعة والثابتة.(حسنين توفيق إبراهيم، 1999: 41)

ويتضح من التعريفات السابقة أن مفهوم العنف يشمل الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها للتأثير في إراداة الأفراد أو الجماعات إو إلحاق الأذى والضرر بهم أو بممتلكاتهم لتحقيق غرض معين.

ب- تعريف العنف السياسي

هناك شبه اتفاق بين المهتمين بظاهرة العنف السياسي على أنه يصبح سياسيًّا عندما يكون أهدافه ودوافعه سياسية، على الرغم من بعض الاختلافات بينهم في تحديد طبيعة ونوعية هذه الأهداف، وطبيعة القوى المرتبطة بها، الأمر الذي حدا بهم إلى تعريفهم العنف السياسي "بأنه استخدام القوة المادية أو التهديد

باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية" (حسنين توفيق إبراهيم،1999 : 48) ، وعلى هذا يعرف عالم الاجتماع الأمريكي "هارولد نيبرج" العنف السياسي على أنه "أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات، والتي تكون آثارها ذات صفة سياسية من شأنها تعديل أو تقييد أو تحويل سلوك الآخرين في مواقف المساومة، التي لها نتائج على النظام الاجتماعي" (L. Nieburg, Harold، 1969: 13)، ويعتبر تيدهندريش أن العنف السياسي "هو كل لجوء للقوة بطريقة كبيرة ومدمرة ضد الأفراد أو الأشياء لجوء إلى قوة يحظرها القانون، ويكون موجهًا لإحداث تغيير في السياسة أو في نظام الحكم أو أشخاصه، ولذلك فإنه يكون موجهًا أيضًا لإحداث تغيرات في وجود الأفراد في المجتمع وربما في مجتمعات أخرى (تيد هندريش،1986 :23) .أما تيد روبرت جير Ted.R.Gurr الذي يعد من أهم الباحثين في هذا المجال فإنه يستخدم العنف السياسي بمعنى "كافة أعمال الهجوم الجماعية داخل مجتمع سياسي معين ضد نظام الحكم أو ضد أعضائه- سواء كانوا من شاغلي المناصب الرسمية أو من الفرق السياسية المتنافسة على السلطة – أو ضد سياساته". وعلى ذلك فإن المفهوم لدى (جير) يستوعب عدة أشكال مثل الثورة، وحروب العصابات، والانقلابات، وأعمال الشغب.(Ted Robert Gurr، 1971: 4-3) وقد وصف قاموس أكسفورد العنف السياسي بأنه التهديد أو الأذى الجسدي بواسطة مجموعات انغمست في صراعات سياسية داخلية لمعارضة الحكومة مستخدمة في ذلك وسائل مختلفة "كالإرهاب السياسي، الاغتيال، المظاهرات، الثورات، الحروب الأهلية (نشوى محمد أحمد، 2012 :10-11) وهو أيضًا مجموعة من الممارسات العنيفة والموجهة ضد الأفراد والمؤسسات والتي تتخذ أشكالًا عديدة كالمشاجرات والاغتيالات وتعطيل الدراسة وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة (أيسم سعد ، 2014: 144)

التعريف الإجرائي:

العنف السياسي هو كل صور العنف المادي والمعنوي من جماعات ذات توجهات سياسية أو دينية أو عمالية ضد الدولة أو الأفراد أو محاولات القتل التي تقوم بها بعض الجماعات المتطرفة، والتي تستهدف الشخصيات العامة والسياسية وقادة الفكر في المجتمع، أو عمليات تخريب الممتلكات العامة كتفجير أو حرق المباني والمنشآت العامة، وأيضًا المظاهرات التي يتم فيها مواجهة قوات الأمن أو ترهيب المواطنين.

2- مناهج الدراسة

المقاربة التاريخية: وهو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلومات عن الأحداث والحقائق الماضية وفحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وعرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي لاتفقد فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية، وفي توجيه تخطيط المستقبل ودراسة العنف السياسي في مصر لا يمكن أن يتم بشكل صحيح إلا بالرجوع إلى الأحداث التي تسببها، والمعرفة الحقيقية للأحداث ومسبباتها لا تتم إلا بالمتابعة الزمنية للوقائع.

وتعتمد هذه الدراسة على أسلوب التحليل السوسيوتاريخي للمعطيات التاريخية المتاحة، بالإضافة إلى التراث العلمي، موضحة في كل فترة الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي برزت من خلاله صور العنف السياسي المختلفة والجماعات التي مارست هذا العنف. بدءًا من عام 1948 حتى عام 2010 وهل تتباين هذه الصور خلال الحقب الزمنية مجال الدراسة؟

4- الإطار النظري الموجه للبحث

نظرًا لتعقد ظاهرة العنف السياسي وتعدد متغيراتها. فقد تعددت أيضًا الاتجاهات في تفسير هذه الظاهرة.

ا- - نظرية "الفرصة السياسية"(Political Opportunity)

يُعد دوج ماك آدم Doug Mc Adam أول من طرح تطبيقًا منتظمًا لمفهوم بنية الفرص السياسية في دراسته لتطورات حركة السود بين عامي 1930 و1970 (أوليفيه فيليول ، 2017 :57)، وذلك رغم وجود كتابات الباحث الأمريكي بيتر إيسنجر Peter Eisinger– منتصف السبعينيات – في اقتراح مفهوم بنية الفرصة السياسية "كأداة لرصد وتحليل وتفسير التباينات في النشاط الاحتجاجي القائم حول قضايا الفقر والتمييز العرقي، في 43 مدينة أمريكية، وتوصل إيسنجر إلى أن حدوث الاحتجاج مرتبط بطبيعة بنية الفرصة السياسية لكل مدينة، وذلك بمعنى أن هناك ثمة أبنية مؤسسية تدعم الانفتاح في بعض المدن المحددة، وأبنية أخرى تقوم بالدور المضاد في مدن أخرى وتتسبب الأبنية المنفتحة في الحد من الاحتجاجات لكونها تقدم نمطًا متناميًا من الفرص السياسية، بينما الأبنية المغلقة تضغط باتجاه تصاعد الاحتجاجات المطالبة بفرض سياسية أكثر تداولًا وقبولًا.(محمود صلاح، 2011: 94-95)

ويعرف تارو الفرصة السياسية بأنها "أبعاد متسقة- لكن بالضرورة رسمية أو دائمة أو قومية – للمقاومة السياسية تشجع الناس على الانخراط في سياسات تنافسية (أحمد عبدالحافظ فواز ، 2015: 136)

وبشكل عام يمكن تعريف الفرصة السياسية باعتبارها "قدرة الحركة الاجتماعية على تعبئة مواردها واستغلال إمكانيتها من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي، وذلك من خلال استغلال الظروف المجتمعية التي توفر في لحظة ما فرصة كبيرة للتغيير، وبالتالي تتمكن الحركة من استغلال هذه الفرصة من أجل تحقيق مطالبها والدفاع عن مصالح أعضائها، الأمر الذي يمكنها من خلق فرصة سياسية أخرى غير تلك التي استغلتها". وترى نظرية "الفرصة السياسية" أن نجاح أية حركة اجتماعية مرتبط بقدرتها على رصد والتقاط الفرص السياسية، التي توفرها القنوات الداخلية والخارجية من أجل تحقيق مطالب الحركة والدفاع عن مصالح أعضائها يمثل انتهاز فرصة حدث ما فعلًا احتجاجيًّا(هانك جونسون 2017: 172)

تصنيف الفرص وفقًا لمعيار درجة التغيير

الفرصة الكبرى: أو اللحظة التاريخية المفتوحة وقد عرفها جورفيتش" بالفرصة التي تظهر في أعقاب حرب كبرى، أو أزمة اقتصادية دولية يدخل على أثرها الفاعلون في مساومات من أجل إعادة ترتيب الأوضاع السياسية التي تمر بحالة سيولة، وتنتهي بإرساء ترتيبات جديدة" هذه المرحلة تعبر عن انقطاع في المسار، أو انهيار أو سقوط شامل لأركان النظام القائم، تتحول على إثره أغلب ثوابته إلى أوضاع مؤقتة يجري إعادة بنائها من جديد. فهناك أوقات استثنائية تتكشف فيها الدولة تمامًا أمام كافة القوى المعارضة وتلك "الفرص الكبرى" تكون متاحة لشتى أنواع الجماعات على قدم المساواة.

الفرص المحدودة: في مقابل الفرص الكبرى التي تقترن بحدوث تغيير جذري يطال النظام السياسي القائم بكافة مقوماته وأبعاده، برز مفهوم "الفرصة الجزئية" وهي تلك الأصغر حجمًا، والأضيق نطاقًا التي تتعلق تحديدًا بقضية أو سياسة بعينها.

الفرص النسبية: يشير هذا المفهوم إلى فرص ترتبط بحدوث تغير "جزئي" فيما يتعلق بقضايا محددة بعينها، دون أن يؤثر في الهيكل الكلي للفرص، أو يمتد التغيير إلى مجمل خصائصه العامة،

ويختلف حجم هذه الفرص بحسب أسلوب العمل الذي تختاره الجماعة وتتبناه كاستراتيجية لها (ناهد عز الدين، 2005: 89-81)

وتحتاج نظرية الفرصة السياسية إلى توافر عنصرين أساسين وهما: الحركة الاجتماعية والفرصة السياسية. فإذا كانت الفرصة أداة للتغيير السياسي فإن الحركات هي التي تخلق هذه الفرصة (محمود عبد الحفيظ المهر ، 2010: 162) إلا أنه في بعض الأحيان قد لا تحتاج الفرصة السياسية إلى حركة لخلقها فقد توجد نتيجة للتغيرات التي تطرأ على النظام السياسي، ولكن قد تختلف الحركات في قدرتها على اقتناص واستغلال هذه الفرص.

تتضمن نظرية الفرصة السياسية في الأساس قدرة الحركة الاجتماعية على تقديم سلوكيات احتجاجية يترتب عليها خلق فرصة سياسية جديدة، أو توسيع لأخرى قديمة، أو على الأقل فتح نافذة سياسية في حال عدم القدرة على خلق فرصة سياسية جديدة، ولا يتخذ السلوك الاحتجاجي شكلًا واحدًا، فليس التظاهر والاعتصام والإضراب الوسائل الوحيدة التي تستخدمها الحركة الاجتماعية في صناعتها للفرصة السياسية (مجدي حماد ، 2012: 119)

وقد أفادت هذه النظرية في تفسير العنف السياسي في المجتمع المصري حيث أدى ضعف الدولة في بعض الفترات التاريخية المختلفة إلى وجود فرصة سياسية كبرى التقطتها بعض الجماعات والحركات التي تمارس العنف السياسي في المجتمع ومارست العنف وأيضًا نشاط بعض الجماعات القديمة. واندماج بعض الجماعات وزيادة نشاطها في فترات معينة.

ب- نظرية الصراع Conflict Theory

ظهرت نظرية الصراع كحركة فكرية نقدية ضد النظرية الوظيفية Functionalism التي تزعم بوجود نسق اجتماعي ثقافي يعمل على حفظ توازن المجتمع (الأزهر ضيف، جميلة زيدان،2016:191) ، وتنطلق نظرية الصراع في تحليل المشكلات الاجتماعية مثل الإرهاب من مبدأ عدم المساواة وعدم التكافؤ بين أفراد المجتمع وأيضًا الاستغلال الطبقي. وعلى سبيل المثال يرى رواد هذا الاتجاه أن ارتفاع معدل الجريمة في المجتمعات المعاصرة يعبر عن حالة الظلم والتطورغيرالمتكافئ في المجتمعات المعاصرة، وهذا يؤدي إلى ظهور الإرهاب أو العنف السياسي.(أحمد فلاح العموش، 2006: 43-44)

ويعتبر كارل ماركس من أبرز ممثلي نظريات الصراع، حيث يعتقد أن عملية الصراع القائمة على العامل الاقتصادي وامتلاك وسائل الإنتاج من عدمها تؤدي بالضرورة إلى التغير الاجتماعي حيث يرى أن التاريخ الكلي للمجتمعات هو تاريخ الصراع الطبقي فالسبب الرئيسي للتغير حسبما يرى ماركس، يكمن في أن المجتمع ينتج الصراع من خلال التنافس الاقتصادي للطبقات، فالعامل الاقتصادي هو الذي يحدث أو ينتج التغيرات الأخرى من خلال ميكانيزم للصراع المكثف بين الجماعات الاجتماعية، وبين الأجزاء المختلفة من النسق الاجتماعي(بيرسي كوهين ، 1985: 236)، وقد ارتكز في تحليله للنظام الاجتماعي على مبدأ حتمية الصراع الاجتماعي والطبقي Struggleأو Conflict ويرى ماركس أن تاريخ المجتمعات الإنسانية يمثل الصراع بين الطبقات الاجتماعية وذلك ضمن جدلية ديالكتيكية وصيروة تاريخية، وأنكر ماركس دور الأيديولوجيا (القيم والقانون والمؤسسات الاجتماعية) في إحداث التغير الاجتماعي وفهم المشكلات الاجتماعية.(أحمد فلاح العموش ،2006: 43)

وتدعو نظرية الصراع إلى الأخذ بعين الاعتبار دور عامل القوة والمصالح الاقتصادية والسياسية المتعارضة التي تؤدي إلى الصراع الاجتماعي، ويتفق القائلون بوجود صراع اجتماعي مع نظرية ماركس، ولكن يختلف بعضهم معه حول أسباب الصراع (.الأزهر ضيف، جميلة زيدان ،2016: 191)

وينظر علماء الاجتماع إلى العالم الاجتماعي على أنه في حالة صراع متواصل. ويفترض منظور الصراع أن السلوك الاجتماعي يحسن فهمه في سياق الصراع أو التوتر بين الجماعات المتنافسة، وليس من الضروري أن يكون هذا الصراع عنيفًا، إذ يمكنه أن يأخذ شكل المفاوضات العمالية، والسياسات الحزبية، والتنافس بين الجماعات الدينية على الأعضاء، أو النزاع على الميزانية الفيدرالية.(مصطفى خلف عبد الجواد، 2006: 281)

أما فيما يتعلق بالصراع السياسي فيرى هذا الاتجاه أن العنف السياسي هو نتاج للصراع الذي يحدث بين السلطة السياسية والجماعات المنظمة التي تنافس السلطة السياسية المحتكرة لوسائل الإكراه (القوة) في المجتمع. ففي هذا الإطار يؤكد Charles أن ظهور الصراع السياسي في المجتمع يؤدي بالضرورة إلى ظهور " السلطة متعددة السيادة" ويقصد بذلك توافر قوى متنافسة في المجتمع مما يؤدي إلى إضعاف دور الحكومة وبروز تكتلات القوى والتي تخلق تحديًا للسلطة القائمة والذي بدوره يؤدي إلى تفكك السلطة السياسية المحتكرة للقوة. باختصار يرى هذا الاتجاه أن طبيعة التنظيم الجماعي والتفاعل القائم بين الأنظمة السياسية والقوى المنافسة لها يحدد مدى العنف السياسي في المجتمع.(صلاح الدين عبدالله العبادي ،2012: 80)

وقد أفادت هذه النظرية في تفسير العنف السياسي في المجتمع المصري حيث أن التزاوج بين السلطة والمال في الحكومات الأخيرة في حكم مبارك، وكذلك ازدياد الهوة الاجتماعية بدرجة كبيرة جدًا بين رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال، وبين طبقات المجتمع الأخرى أدت إلى شعور المواطنين بعدم العدالة في توزيع مردودات التنمية على طبقات المجتمع مما أدى إلى وجود صراع طبقي معلن من جانب طبقات المجتمع الفقيرة والمثقفة في فترة ما قبل ثورة يناير وما بعدها مما أدى إلى وجود حالة من العنف السياسي في المجتمع المصري.

خامسًا: الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة من الأجزاء الرئيسية في أي دراسة؛ فهي التي تضع الباحث على الطريق الصحيح ليقدم بحثًا جديدًا من خلال ما تقدمه من المعلومات عن الموضوع المراد بحثه، ويتجنب بها الباحث المواضيع التي تم بحثها من قبل، ويتحسس تلك التي لم تُوضع مجالًا للدراسة، ومن هنا ينطلق الباحث في دراسته من الموضوعات التي أغفلتها تلك الدراسات لتكون محل دراسته. وتنقسم الدراسات السابقة التي تناولت العنف السياسي في هذه الدراسة **إلى محورين:**

المحور الأول: دراسات اهتمت باستخدام المواقع الإلكترونية في نشر العنف السياسي

انصب اهتمام تلك الدراسات على تحليل ودراسة العنف السياسي في الصحف والمواقع المختلفة وتأثيره على الشباب ودوره في حل قضايا المجتمع، فجاءت دراسة (إمام إمام عبد القادر،2000) للتعرف على دور الإعلام الحزبي في حل مشكلات وقضايا المجتمع والتعرف على دور الإعلام الحزبي في إثارة أو تهدئة التيارات الفكرية المؤيدة للعنف وكذلك دوره في حل مشكلات المجتمع المصري، كما تناولت دراسة "ليزا بروتين" (Lisa Brooten 2006) العنف السياسي والصحافة في الدول متعددة الأعراق بالتطبيق على بورما (ميا نمار)، وتساءلت الدراسة عن دور الإعلام في حالات

العنف السياسي، وما إذا كان ينبغي على الصحفيين التركيز على التقارير الموضوعية بدًلا من تسهيل الصراع، وسعت دراسة (عبدالله ملوكي 2015)إلى رصد أكبر عدد ممكن من الحقائق عن مدى مساهمة مواقع شبكات التواصل الاجتماعي في نشر العنف السياسي، ولاسيما في المجتمعات العربية، وأيضًا محاولة التعرض للمقاربات النظرية المساهمة في تفسير انتشار العنف السياسي عند الأفراد من الفضاء الافتراضي الرمزي من خلال شبكات التواصل الاجتماعي إلى الواقع المعاش، دراسة (دعاء حامد الغوابي،2017) وتسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التعرض لمواقع التواصل الاجتماعي في انتشار ظاهرة العنف السياسي واتجاهات الشباب المصري نحوها، سواء كان الرسمي أو غير الرسمي ومدى تأثيره على أفراد المجتمع، وسبل وآليات الحد من ظاهرة العنف السياسي، وركزت دراسة (سمر حسن على 2017)على رصد وتحليل القضايا المتعلقة بالعنف السياسي في الصحافة المصرية والتعرف على أطر معالجة الصحافة لهذه القضايا، ويدور موضوع هذه الدراسة حول معالجة الصحافة المصرية لقضايا العنف السياسي خلال عامين 2013-2014 وذلك من خلال تحديد الأطر التي اعتمدت عليها الدراسة، وحاولت دراسة (حبيبة عاطف ،2017) الكشف عن مدى الكفاءة النظرية لنظرية المخالطة لسذرلاند وأيضًا التعرف على دور الإنترنت باعتباره وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري المرئية في تعلم واكتساب سلوك العنف السياسي (ممارسة أحداث الشغب بين طلاب الجامعة).

ومثلما تنوعت أهداف هذه الفئة من الدراسات، اختلفت أيضًا من حيث المنطلقات النظرية التي انطلقت منها:

فقد انطلقت دراسات هذا المحور من عدة نظريات حاولت تفسير العنف السياسي تمثلت في: الماركسية، الوظيفية، الحرمان النسبي، الحرمان المطلق، نظرية التعلم الاجتماعي- نظرية الغرس الثقافي، نظرية الإحباط والعدوان، نظرية الاستخدامات والاشباعات، نظرية الاستثارة، نظرية العلامة أو الوصمة، نظرية وضع الأجندة، وتحليل الإطار، الاستخدامات والاشباعات، نظرية تأثير الشخص الثالث، التدعيم أو التعزيز، نظرية الأطر الخبرية.

هذا وقد تنوعت أيضًا الأساليب المنهجية التي استخدمتها دراسات هذا المحور، تحليل المضمون، المنهج الوصفي ، المنهج المقارن، المسح الإعلامي، المنهج الاستقرائي، منهج المسح، المسح الإعلامي بالعينة،

وقد اعتمدت دراسات هذا المحور أيضًا على مجموعة من الأدوات: صحيفة الاستبانة ، مقياس القلق، مقياس اتجاهات الشباب الجامعي.

وقد توصلت تلك الدراسات للعديد من النتائج يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1- من حيث أسباب العنف السياسي فقد احتل العامل الاقتصادي أعلى نسبة ثم العامل السياسي .

2- أن العنف السياسي له عواقب في التأثير على تنمية المجتمعات ذات الأعراق المتعددة.

3- ارتفاع نسبة معدل تعرض الذكور لأحداث العنف السياسي سواء من خلال الصحف أو التلفزيون عن الإناث ويرجع ذلك إلى مشاركة الذكور في العمل السياسي

4-تسهم مواقع شبكات التواصل الاجتماعي في استثارة العنف السياسي ونشره بين الذات والآخر، وتعد هذه الشبكات فضاءً بديلاً لتعبئة الأفراد، وبخاصة شريحة الشباب للمقاومة الشعبية في المجال السياسي، ويعد موقع فيسبوك من أكثر مواقع شبكات التواصل استخدامًا عند شريحة الشباب يليه موقع انستجرام ثم الواتساب ويوتيوب.

5- أن هناك اهتمامًا كبيرًا للقنوات المصرية بالقضايا السياسية في برامجها وخاصة المتعلقة بعمليات التغير والعنف السياسي، وأن القنوات الفضائية استخدمت نماذج (العنف غير المنظم) كمرتبة أولى في عرض قضايا العنف والعنف السياسي، كما انتشرت مقاطع الفيديو ذات الطابع السياسي والثوري بكافة أشكالها على موقع "الفيس بوك" وهذا كله عزز عملية العنف والتغير السلمي

6- أن الشباب يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي في متابعة قضايا العنف السياسي عبر تلك المواقع، بل ويعتمد عليها الشباب الجامعي في الحصول على المعلومات المتعلقة بقضايا العنف السياسي.

7- ارتفاع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الشباب، والتي أتاحت لهم فرصة كبيرة لحرية التغيير .

8- توجد علاقة بين متابعة أحداث الشغب على الإنترنت وبين ممارستها، كما أوضحت النتائج أن من أسباب ممارسة الشغب الحرمان النسبي من المشاركة السياسية الفعالة، بالإضافة إلى البطالة وسوء الأحوال الاقتصادية.

9- كـان لانتشـار وسـائل الإعـلام دور أساسي في تحرير بعض المجتمعات، ونشر العنف السياسي والتعصب.

المحور الثاني: دراسات تناولت أشكال العنف السياسي والعوامل المشكلة له وآليات مواجهته:

يتسع هذا المحور ليشمل أشكال العنف السياسي والعوامل المشكله له وكذلك الدراسات التي تحاول وضع حلول مناسبة لمواجهة هذا العنف، ومن هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر دراسة (محيي شحاته سليمان1995) والتي تهدف إلى معرفة أسباب انتشار أحداث العنف السياسي والهدف منها وكيفية مواجهتها، والقوى الاجتماعي القائمة بأحداث العنف السياسي وانتمائتها، وما أبرز ملامح وعي الطلاب بظاهرة العنف السياسي، و دراسة (رمضان محمود عبد العليم 2007) عن واقع الأنشطة الطلابية بجامعة الأزهر والتعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به الأنشطة في مواجهة العنف السياسي، وكذا التعرف على جوانب النقص والقصور في هذا الدور والتي قد تحول دون الممارسة الفعلية لهذه الأنشطة، وتحليل مفهوم العنف السياسي والتعرف على أسبابه ودوافعه، وفكر القائمين علبه وسماتهم، وقد حاولت دراسة (حسن عبدالله العايد2010) معرفة أثر المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أدت إلى بروز ظاهرة العنف السياسي في مدينة معان بالأردن، كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المتغيرات والعوامل التي ساعدت على ترسيخ هذه الظاهرة في المدينة ، وقد سعت دراسة (سوسن فايد ،2011) إلى التعرف على الأسباب والمصادر التي تشكل المكون الثقافي لظاهرة العنف السياسي في المجتمع المصري وكان ذلك على ثلاث مستويات هي مناقشة المتغيرات الإقليمية والدولية المحفزة لتنامي ثقافة العنف السياسي ومناقشة المتغيرات المحلية المهئية لتشكيل المكون الثقافي لظاهرة العنف السياسي بالمجتمع المصري وإلقاء الضوء على المكون الثقافي للحركات الإسلامية المهيئ لتنامي العنف السياسي، أما دراسة (عواطف علي خريسان، 2011) فقد هدفت إلى معرفة ماهية الأسباب التي تدفع الأفراد باتجاه استخدام العنف سلوكًا ومنهجًا لتحقيق أهدافهم وغاياتهم على حساب الآخرين بديلاً عن الطرق السلمية لحل المشكلات وتسوية النزاعات، وقدمت دراسة "تيموثي بيسلي" (Timothy) Besley 2011 طريقة موحدة لدراسة العنف السياسي، وما إذا كان ينشأ نتيجة كبت أو حرب، و العمل على صياغة نموذج يمكن به للمعارضة استخدام العنف للحفاظ على السلطة أو العمل على إكسابها، وذلك بدراسة العناصر السياسية والاقتصادية المؤثرة، والتي تحرك العنف من جانب واحد أو جانبين (التمرد أو الحرب الأهلية) ، كما تناولت دراسة "ميشيل" (Michael 2012) التطور والتقدم الذي طرأ على

ظاهرة العنف السياسي على مدى السنوات العشرين الماضية، ودراسة الأنواع المختلفة للعنف السياسي، مثل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والحرب، أما دراسة (جمال طه علي 2013) فقد هدفت إلى معرفة الدور الذي تقوم به المنظمات الإفريقية في حل وتسوية العنف السياسي التي تعاني منها دول القارة، على الرغم من وجود معوقات تعوق دورها هذا، وقد حاولت دراسة (الهام البوادلي،2013) تحليل ظاهرة العنف السياسي وذلك بربط الظاهرة محل الدراسة بالأزمات المجتمعية محاولة الإجابة على سؤالين رئيسين كيف يحدث العنف السياسي؟ ولماذا يحدث؟ ، وقد سعى (أيسم سعد محمدي محمود2014) إلى تحقيق عدة أهداف منها: تحديد مفهوم العنف السياسي، والوقوف على أسباب ظاهرة العنف السياسي ، طرح الآليات والحلول لمواجهة ومعالجة أسباب هذه الظاهرة، وقد هدفت دارسة (أشرف شلبي 2015) إلى تقديم رؤية سوسيولوجية لأسباب ومظاهر العنف السياسي لجماعة الإخوان المسلين بعد ثورة 25 يناير.

وقد هدفت دراسة (دليلة خوالدي 2016) إلى رصد أهم العوامل التي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تصعيد ظاهرة العنف السياسي بأشكالها المختلفة،وقد حاولت دراسة (ريهام رضا زينهم ،2016)الإجابة على تساؤل محوري وهو إلى أي مدى أسهمت ثورة 25 يناير 2011 في التأثير على العنف السياسي في مصر ومن هنا سوف تقوم تلك الدراسة بتحليل أشكال ومؤشرات العنف السياسي (غير الرسمي) في مصر، وأسبابه ونطاقه والجماعات القائمة به والجماعات المستهدفة، ودور الدولة ومؤسساتها في التعامل مع العنف السياسي، وقد هدفت دراسة (جيهان عبدالسميع محمد أحمد2017)، إلى محاولة التعرف على أنماط العنف السياسي في المجتمع المصري بعد أحداث ثورة 25 يناير.، كما اهتمت دراسة "ديفد وآخرون" (David and others 2020)بدراسة مجموعة من التكنيكات التي تستخدمها الأيديولوجيات في كثير من الأحيان لتعزيز أو تبرير العنف السياسي، وتستند الدراسة إلى مراجعة الإطار النفسي والاجتماعي الذي يحدد الاحتياجات الوجودية والمعرفية المهمة التي تحفز الأفراد على أن يصبحوا متطرفين سياسيين.

وقد اختلفت هذه الدراسات في المنطلقات النظرية التي انطلقت منها، حيث انطلقت من عدة نظريات: الحرمان النسبي، الصراع الاجتماعي، بناء الأمة – الواقعية الجديدة – النظرية الماركسية- النظام العالمي، نظرية الصراع والنظرية البنائية الوظيفية ، نظرية الإحباط والعدوان، النظرية التعددية، النظرية النسوية.

هذا وقد تنوعت أيضًا الأساليب المنهجية التي استخدمتها دراسات هذا المحور: المنهج الوصفي، المنهج الإحصائي التحليلي ، والمنهج المقارن، منهج التحليل السياسي ، المنهج الوصفي، المنهج التاريخي، المنهج الوصفي التحليلي، دراسة الحالة،

وقد اعتمدت دراسات هذا المحور أيضًا على مجموعة من الأدوات: صحيفة الاستبانة، دليل مقابلة، مقياس العلاقة بين القمع الحكومي والعنف السياسي الشعبي.

وساعد هذا التنوع في الأساليب في التوصل إلى عدد من النتائج منها:

1- أن أشكال العنف السياسي في دراسات هذا المحور تمثلت في: اغتيالات رموز السلطة السياسية وكبار ضباط الأمن ، وتخريب المنشآت، وقتل المواطنين والمظاهرات والإضرابات، وقد أرجعت هذه الدراسات أسباب أحداث العنف السياسي إلى أنها تنحصر في طبيعة التنشئة الاجتماعية لأعضاء جماعات العنف ثم الأوضاع الاقتصادية، وقد أوضحت هذه الدراسات أن القوى التي تقوم بأعمال

العنف السياسي من المصريين الذين يحملون أفكارًا متطرفة، وأنهم مرتبطون ببعض الجماعات في الخارج وهذه الجماعات تمدهم بالسلاح.

2- أن الذكور هم الأكثر في المشاركة في أعمال العنف السياسي كالمظاهرات داخل الجامعة، بخلاف الإناث، وقد أوضحت النتائج إدراك الطلاب لأهمية الأنشطة الطلابية في تنمية مهارات القيادة لديهم وإظهار مواهبهم وقدراتهم.

3- يشير العنف السياسي إلى "مختلف السلوكيات التي تتضمن استخدامًا فعليًا للقوة أو تهديدًا باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأشغال والإتلاف بالممتلكات، وذلك لتحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد سياسية" وقد أكدوا على أهمية دور التقدم التكنولوجي الذي يسمح بتشكيل تنظيمات في المجتمع الافتراضي وتكوين ثقافات خاصة وحيازة مواد للمفرقعات من خلال المعلومات الخاصة بكيفية صناعاتها واستخدامها إذ يتعذر على الحكومة والدول السيطرة عليها أو مقاومتها.

4- إن العنف سواء كان يمارس بشكل رسمي من قبل السلطة السياسية أو بشكل غير رسمي من قبل فئات المجتمع فإنه يحمل في طياته الأضرار والخسائر المادية والمعنوية. و أن أحد الأسباب الرئيسية للعنف السياسي هي الفقر والبطالة وتدني الخدمات بمختلف المجالات.

5- أن العنف السياسي أسبابه عدة، وبعيدًا عن السياسية والصراع السياسي وفتاوى أهل الاعتقادات، فإن الحرمان ومحدودية مستوى المعيشة واحدة من أهم أسباب العنف السياسي في العراق، وجود مهيئات داخلية شكلت بمجموعها مدخلات للعنف السياسي منها (الاقتصاد- السياسة- الثقافة- المجتمع) وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطيه طردية بين تردي الأوضاع الاقتصادية المعيشية وبين العنف السياسي.

6- للمنظمات الإقليمية والمنظمات الفرعية دور كبيرفي معالجة أعمال العنف السياسي الذي تعاني منه دولة عضو في هذه المنظمات، وأن للمنظمات الإفريقية الفرعية دورًا في القضاء على أعمال العنف السياسي في بعض الدول المنتمية إليها سواء أكان ذلك عن طريق جهود الوساطة أم التدخل عن طريق قوات حفظ السلام.

7- أن أهم الأسباب الدافعة للعنف السياسي هي الأسرية والاجتماعية من وجهة نظر الطلاب وتتمثل في انتشار ممارسة الجريمة والعنف في المجتمع ثم القناعة بعد ثورة يناير أن التظاهرات والإضرابات هي الوسيلة المثلى للمطالبة بالحقوق واستردادها.

8- تكريس حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتهديد السلم الأهلي للدول العربية ، وفتح المجال أمام التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية، ويسهم في استنزاف الموارد وتعطيل عملية التنمية وتفاقم حدة المشكلات الاقتصادية.

9- من أبرز أسباب تحول هذه الثورات إلى العنف السياسي طبيعة أنظمة الحكم، وعدم توافق الأحزاب والتنظيمات السياسية على صيغة توافقية لإدارة المرحلة الانتقالية، إضافة إلى ضعف هذه الأحزاب والتنظيمات وصراعاتها، وأيضاً ضعف برامج التنمية الاقتصادية ، وغياب العدالة التوزيعية ساعد على توسيع الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

10- أن الثورة حالة متصاعدة من العنف السياسي يشارك فيها أعداد كبيرة من الشعب إذن فهناك ارتباطية بين الثورة والعنف السياسي وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن هناك أسباباً كثيرة وراء تصاعد حالة العنف والفوضى في مصر بعد ثورة 25 يناير منها أسباب سياسية واقتصادية

واجتماعية وثقافية ودينية وأخلاقية وأخيرًا فقد شهدت البلاد تصاعدًا وانتشارًا ملحوظًا لأعمال العنف السياسي غير الرسمي في مرحلة ما بعد الثورة مقارنة بما قبل الثورة.

11- - ارتفاع وتيرة العنف السياسي لجماعة الإخوان المسلمين بعد إقصائهم عن السلطة، ولجوئهم إلى العنف كلما اقتربوا من السلطة وكلما تمتعوا بمزيد من الحريات.

سادسًا: التحليل الاجتماعي التاريخي للعنف في المجتمع المصري

1- المرحلة الأولى: ممهدات وصور العنف السياسي (1948-1952).

2- المرحلة الثانية: (1954-1970) مرحلة التحول الاشتراكي.

3- المرحلة الثالثة (1970-1981)مرحلة الانفتاح الاقتصادي.

4- المرحلة الرابعة (1982-2011) مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق الحر.

شهد المجتمع المصري الكثير من أحداث العنف السياسي في فترة مبكرة ترجع إلى عشرينيات القرن الماضي خاصة بعد ظهور جماعة الإخوان المسلمين عام 1928 التي استمرت كجماعة دعوية فترة وفي حرب فلسطين بدأت في تجنيد عدد من المتطوعين وبدأ نشاط الجماعة يأخذ شكلًا سياسيًا ، ففي عام 1932 أسس حسن البنا فريق الجوالة وتم تدريبهم على استخدام السلاح، ثم تشكيل النظام الخاص عام 1942 الذي تولى محاربة ما يسمونه "المنكر" في المجتمع وتصفية العناصر المناوئة لأفكار بطريقة أو بأخرى. ولعل من أبرز أحداث العنف التي قام بها جماعة الإخوان هي اغتيال القاضي أحمد الخازندار عام 1948 لأنه أصدر حكمًا بالسجن على الإخوان الذين هاجموا الجنود الإنجليز في ملاهي الأسكندرية والذين ألقوا قنابل على محلات اليهود، واغتيال سليم زكي حكمدار القاهرة عام 1948 واغتيال محمود فهمي النقراشي رئيس الحكومة في نفس العام أيضًا لإصداره قرار بحل الجماعة لخطورتها على الأمن وخروجها من الشرعية الدستورية والقانونية ومصادرة أموالها. (عاصم الدسوقي2013: 10)

وفي عام 1933 ظهرت جمعية مصر الفتاة التي أسسها أحمد حسين، وكانت مهمة أعضائها فض اجتماعات القوى السياسية المعارضة لها، وقد وجد القصر الملكي في جمعية مصر الفتاة بهذا اللون من النشاط ما يحقق إضعاف قوة حزب الوفد الشعبية، فاستخدمها القصر الملكي في مواجهة شعبية حزب الوفد، وفي مواجهة نشاط جوالة الإخوان وأنصار مصر الفتاة، وأقدم حزب الوفد على تشكيل فرقة من الشباب عام 1934 كانت مهمتهم إفساد اجتماعات خصوم الوفد، وحماية اجتماعات الوفد من أية اعتداءات بنفس الوسائل التي كان يستخدمها أنصار الأحزاب والجماعات الأخرى. (عاصم الدسوقي، 2002: 38-39)، وفي إطار هذا اللون من أعمال العنف يأتي تكوين " الحرس الحديدي" عام 1943 الذي استهدف حماية الملك فاروق والتخلص من أعدائه وبخاصة الإنجليز وأعوانهم من المصريين، واستهدفت المجموعة ضرب الجنود الإنجليز بالرصاص والقنابل أو القبضات الحديدية، ومن أعمالهم إلقاء قنبلة على منزل عبد الفتاح عمرو باشا بالدقي (سفير مصر في لندن) وأخرى على مبنى الاتحاد المصري الإنجليزي بالزمالك، واغتيال أمين عثمان عام 1946 وزير المالية واغتيال عبد القادر طه ، ومحاولة اغتيال اللواء إبراهيم عطا رئيس الأركان، ومحاولة اغتيال مصطفى النحاس زعيم الوفد أكثر من مرة. (عاصم الدسوقي، 2013، 11)

وقد تدهورت الأوضاع الداخلية في البلاد بشكل واضح بنهاية حرب فلسطين وهزيمة الجيش المصري هناك، ومما زاد الأمر سوءًا أن البلاد ظلت تحت وطأة الأحكام العرفية التي أعلنت في 15 مايو

1948 عند بدء اشتراك الجيش المصري في الحرب (سامي أبو النور، 1988 :401) في هذه الأثناء ظهرت تيارات سياسية استطاعت أن تزيد قوتها على المستوى الفكري والتنظيمي في فترة حرب فلسطين، وهي جماعة الإخوان المسلمين والتنظيمات الاشتراكية والشيوعية، وقد رأت السياسة البريطانية في التيار الديني تهديدًا للوجود الأجنبي في مصر في صورته السياسية والاقتصادية، وترى في التيار الاشتراكي بجماعاته المختلفة تهديدًا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي؛ وبالتالي تهديدًا للاستقرار السياسي، ومؤشرًا على تزايد النفوذ السوفيتي في مصر بتصور أنه هو الذي يشجعها (هدى جمال عبدالناصر، 1987: 184).

- دور الإخوان في هذه المرحلة

كان الهدف المعلن للإخوان المسلمين–أنذاك- هو تحقيق مبدأ الصحوة الإسلامية ثم تطرقت بعد ذلك إلى الأمور السياسية، وحدد "حسن البنا" أهداف الجماعة في توحيد قوى الأمة السياسية في وجهة واحدة وإصلاح القانون حتى يتفق مع التشريع الإسلامي في كل فروعه وتقوية القوات المسلحة والإكثار من فرق الشباب وتأجيج مشاعرهم تجاه الجهاد الإسلامي وتقوية العلاقة بين الدول العربية والإسلامية وذلك تمهيدًا لتنفيذ مشروع الخلافة الإسلامية؛ بالإضافة إلى إصلاح التعليم والعمل على نشر ثقافة احترام الآداب العامة، وتشجيع المشروعات الاقتصادية وتشغيل العاطلين فيها.(ندا إسماعيل، 2017: 125)

وبإعلان هذه الأهداف نجحت حركة الإخوان المسلمين في استقطاب أعداد كبيرة بسبب قدرة المرشد العام حسن البنا على التخطيط والتنظيم، ووجود التربة الثقافية والنفسية الملائمة في المجتمع المصري التي تجعل الأذهان مهيأة للمشاركة في الدعوات الدينية (علي الدين هلال،1975: 237) ثم انتهجت الجماعة بعد ذلك منهج العنف وظهر ذلك واضحًا من خلال عمليات العنف التي قامت بها والتي تعتبر بذلك تخلت عن مبادئها التي أعلنت عنها بأنها جماعة دعوية تهدف إلى الدعوة إلى مبادئ الإسلام، فطغت عليها الحياة السياسية فتملكتها، واتبعت شتى الوسائل للوصول لأهدافها حتى وإن كانت غير مشروعة. ولقد شهدت مصر في هذه الفترة موجة من العنف تمثلت في بعض حوادث الاغتيال وإلقاء القنابل بسبب افتقاد بعض الشباب ثقته في القيادة السياسية الموجودة، وتم توجيه الاتهام إلى الجهاز السري لجماعة الإخوان المسلمين بأنه ينظمها ويقوم بها وقد زاد نشاط الجماعة بعد حرب فلسطين (طارق البشري، 1972 :270) وعقب هذه الأحداث أصدر النقراشي أمرًا بحل جماعة الإخوان المسلمين، وجاء رد الجماعة باغتياله، وخلفه في رئاسة الوزراء إبراهيم عبدالهادي عام 1949 الذي قام باضطهاد كل من يشتبه فيه وبخاصة من أعضاء جماعة الإخوان قبل إثبات أي دليل، وقامت الوزارة بالعديد من الاعتقالات، وأساءت معاملة المعتقلين إساءات بالغة (محمد عبدالفتاح أبو الفضل، 1994: 36)

- السمات الاقتصادية:

وقد غلب على الاقتصاد المصري في هذه الفترة الطابع الزراعي، حيث يعمل حوالي 56.1% من الأيدي العاملة في الزراعة التي تسهم بـــ 49 % من الدخل القومي، أما الصناعة فكان نصيبها في الدخل القومي لا يتجاوز 10% وكانت نسبة من يعملون في الصناعة 8.5 % من جملة العاملين أما عن التجارة فكانت تقوم أساسًا على المحاصيل الزراعية، وتعتمد عليها البلاد في الحصول على عملات أجنبية لسد احتياجاتها من الخارج، وقد كان نصيب المحاصيل الزراعية من الصادرات عام 1952 بحوالي 90% (كمال أحمد، 1986: 73) وقد اتسمت هذه المرحلة بسمات اقتصادية أدت إلى تفاقم الأزمة منها:

- عدم وجود سياسة اقتصادية مدروسة علميًا نظرًا لارتباطها بتوجهات الأحزاب وتطلعاتها السياسية وصراعاتها على السلطة.
- تركيز غالبية الأنشطة والمشروعات التجارية والصناعية في أيدي الأجانب، كما كانت البنوك وشركات التأمين تخدم المصالح الاجنبية بالدرجة الأولى.
- سوء توزيع الثروة، حيث استأثرت فئة قليلة من الملاك الزراعيين بالأراضي الزراعية الشاسعة، بينما كانت غالبية أفراد المجتمع مزارعين أُجراء لا يمتلكون ما يكفي لسد احتياجاتهم الضرورية. (أحمد زايد، اعتماد علام، 1992: 187)

وقد توطدت العلاقة بين الملك فاروق ومجتمع الأقلية من الرأسماليين والإقطاعيين، وتركزت السلطة في يد هذا التحالف نتيجة لاستحواذها على الثروة متمثلة في الأطيان ورأس المال، إلى جانب المناصب السياسية، ونتيجة لذلك زادت الهوة بين أفراد المجتمع منذ الحرب العالمية الثانية، وارتفع عدد أصحاب الملايين وازدادت ودائع الأغنياء في البنوك، ولم يصاحب التضخم المالي وما استتبعه من غلاء في الأسعار ارتفاعًا في أجور العمال وخاصة الفلاحين ومرتبات الموظفين (محمد عبدالحميد الحناوي، 1996: 5-6) وقد أدى ارتفاع المعيشة إلى نمو الحركة العمالية المطالبة برفع الأجور وبحق إنشاء النقابات، واعترفت حكومة الوفد 1942 للعمال بحق التكوين النقابي كجزء من سياسة التهدئة الاجتماعية التي اتبعتها في هذه المرحلة، حيث إنه قد تفجر الاضطراب السياسي والاجتماعي قبل تولي هذه الوزارة بسبب قسوة ظروف المعيشة، والعجز البالغ عن توفير المواد الضرورية فسادت المظاهرات تطالب بالخبز. (طارق البشري، 1972 :11-12)

- الحرب العالمية الثانية والاحتلال البريطاني

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الأزمة الاجتماعية تنفجر وتفرض نفسها على جميع التنظيمات واقتحمت جميع العقول، وكان صراع العمال وسخط الفلاحين ينمو مع الوقت ويفرض الصراع الطبقي نفسه مع سائر التنظيمات والتيارات السياسية، كما كان الفكر الاشتراكي يزداد انتشارًا بما يضع من حلول لهذه الأزمة، وأن جماعة الإخوان كانت تضم جماهير شعبية غفيره تضنيها مشاكل المجتمع وتعاني من استغلال كبار الملاك (طارق البشري، 1972: 379) وأيضًا ساد القلق بين المتعلمين وخاصة المتعطلين عن العمل من حاملي شهادة التوجيهية والشهادات الجامعية، الذين يرون الأثر المدمر على مستقبلهم من وجود المستخدمين الأجانب بالشركات ودوائر الأعمال، وذات الوضع يصادف التجار والصناع والحرفيين عند تعاملهم مع البنوك وتجار الجملة، وقد أسهم كل هذا في إنضاج الوعي الاجتماعي لديهم بأثر الاحتلال في مشاكلهم الاقتصادية. (طارق البشري، 1972: 13)

وفي ظل الاحتلال البريطاني زادت الأحوال سوءًا فقد أهملت عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، وتدهورت حالة البلاد بصورة واضحة بسبب السياسة الاستعمارية البريطانية المسئولة عن سوء حالة طبقات الشعب وانصرفت طبقة من الأغنياء والإقطاعيين وكبار رجال المال والموالين للقصر والانجليز إلى الحياة النفعية، وعارضت كل دعوة إلى الإصلاح الاجتماعي من شأنها أن ترفع من مستوى معيشة الطبقات الدنيا ولو نسبيًا (محمد عبدالحميد الحناوي،1996 :100) فشاعت المحسوبية ووزعت المناصب والأموال على المقربين والأصهار وعمت الرشوة، وانغمس بعض الوزراء وأقاربهم في صفقات التموين والمقاولات والتوريدات والمشتريات وعمليات الاستيراد والتصدير وفي استئجار أراضي الحكومة والأوقاف بالإيجار البخس، واغتصاب أراضي الدولة، وإنفاق الحكومة في إصلاح القصور وإقامة التماثيل الملكية في الوقت الذي صرف فيه النظر عن مشروع كهربة خزان أسوان، وشاع سفر الملك والوزاء والأغنياء للاصطياف في الخارج (طارق البشري، 1972: 313)

وقد ترتب على هذه الظروف ظهور طبقة وسطى جديدة طالبت بقدر أكبر من المشاركة السياسية والعائد الاقتصادي، وشملت خريجي الجامعات والمثقفين والمهنيين وقدمت القيادة الفكرية للتغير الاجتماعي والسياسي المنشود وعكس الإنتاج الثقافي في نهاية الأربعينيات حالة الضجر وعدم الاستقرار والاضطراب التي عاناها المثقفون (علي الدين هلال، 2000: 144)

وقد اتسمت الفترة السابقة لعام 1952 بعدة سمات منها:

- ازدياد الهوة بين النخبة السياسية الحاكمة والجماهير، وخاصة فيما يتعلق بمطالب التغيير الاجتماعي وعجز النخبة عن التعبير عن هذه المطالب أو الاستجابة لها.
- دخول القضية الوطنية في مأزق بعد فشل كل المباحثات لإعادة النظر في معاهدة 1936 وقيام الحكومة المصرية بإلغائها في 1951.

حدوث تحولات على مستوى الجماهير الشعبية التي أصبحت معبأة بمشاعر التغيير الثوري، دون أن تمتلك أدوات التنظيم السياسي الذي يمكنها من تغيير نظام الحكم.

- وقد اتسم الوضع الاقتصادي في هذه الفترة بعدم العدالة والتفاوت في توزيع الدخل.
- وقد أدت هذه الأوضاع إلى ازدياد الاغتراب السياسي ونشوب الاضطرابات والمظاهرات المستمرة، ونمو منظمات تتحدى إطار الشرعية القائمة كالإخوان المسلمين والحزب الاشتراكي والحركات الشيوعية وهيئة الضباط الأحرار، وقد شهدت هذه الفترة نمو للمنظمات التي استخدمت أساليب العنف والاغتيال وكونت منظمات شبه عسكرية كأداة للعمل السياسي (علي الدين هلال، 2000: 145)

المرحلة الثانية: التحول الاشتراكي (1954- 1970)

تمثل التجربة الناصرية تجربة مهمة في تاريخ مصر الحديث، التي أحدثت تحولات وتغيرات عميقة على الخارطة السياسية والاجتماعية المصرية، فقد حظيت التجربة الناصرية بصراعات ومعارك سياسية على كل المستويات، سواء مع القوى الاستعمارية على النطاق الدولي، أو مع الأنظمة السياسية العربية الإقليمية في النطاق الإقليمي فضلًا عن الصراع مع القوى الاجتماعية الفاعلة في الداخل المصري (عبدالقادر ياسين وآخرون، 2008: 153) وتمثلت التوجهات الناصرية بالاشتراكية وتنمية القطاع العام وحكم الحزب الواحد أو ما يسمى "بالاتحاد الاشتراكي" أو تحالف قوى الشعب العاملة" ومعاداة الصهيونية والإمبريالية الغربية، وشعوره القومي بهموم الأمة العربية والعمل على حل مشكلاتها، وسياسة عدم الانحياز والصداقة مع الدول الاشتراكية والعالم الثالث (سعد الدين إبراهيم، 2000: 268-269)، وقد شهدت حقبة عبد الناصر تحولات سياسية منها حل جميع الأحزاب السياسية السابقة، وإصدار قانون لتنظيم الأحزاب، وحظر جماعة الإخوان المسلمين، وحل مجلس نقابة الصحفيين، ثم أنشاء النظام هيئة التحرير والذي كان شعارها (كلنا أعضاء في التجمع من أجل التحرير) وكان هدفها الرئيسي الجلاء الكامل وغير المشروط للقوات البريطانية من مصر. وبعد أن انتهت مبررات هيئة التحرير بخروج بريطانيا من مصر، تم حلها وإقامة تنظيم (الاتحاد القومي) تحت شعار الاشتراكية، الديمقراطية، التعاونية، الذي اعتبر بديلًا عن الأحزاب السسياسية، وفي عام 1961 تم أنشأ تنظيم (الاتحاد الاشتراكي) تحت شعار حرية، اشتراكية، وحدة، وكان الهدف من تأسيسه تنظيم قوة الشعب العاملة (العمال والفلاحين والمثقفين والجنود) وقيادة العمل السياسي في المرحلة الجديدة . (يوسف محمد عيدان، 2012: 2)

اتخذت الدولة عدة إجراءات من عام 1952 وحتى عام 1960، وهي تدخل الدولة الواضح في النشاط الاقتصادي، وكان من أبرز تطبيقات هذه السياسيات إصدار قانون الإصلاح الزراعي، الذي صدر عام 1952، والتحول نحو التصنيع لاستيعاب مزيد من العمالة وإنشاء "المجلس الدائم للإنتاج القومي" وبدء الاستثمار الحكومي المباشر في العديد من المجالات ومنها على سبيل المثال الاستثمار في شركة الحديد والصلب عام 1953، ثم تأميم شركة قناة السويس عام 1956. ومع تزايد تدخل الدولة بدأ الاتجاه للتخطيط عبر إنشاء لجنة التخطيط القومي عام 1957 بدلاً من مجلس الإنتاج القومي فيما اتصفت الفترة (60- 1966) بتطبيق برنامج التخطيط الاقتصادي القومي الشامل والتطبيق الاشتراكي، والعمل بأول خطة خمسية شاملة ارتكز تنفيذها على قطاع اقتصادي قائد تدعمه سياسات عدة أهمها القوانين الاشتراكية، وتحديد الأسعار، وقد بلغ معدل النمو السنوي نحو (3.8%) خلال سنوات الخطة، وشهدت هذه الفترة انطلاقة في عدد من المشاريع القومية الهامة أبرزها البدء ببناء السد العالي في أسوان وفي عام 1967 تحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد حرب إذ عانى الاقتصاد في تلك الفترة من مشكلة تمويل الخطة وكانت السياسيات بشكل عام تتجه نحو تحرير الأراضي المحتلة والاستعداد لتحرير الأرض المصرية المحتلة في سيناء فقد بلغ الإنفاق العسكري إلى 10 % عام 1973 (إخلاص قاسم، 2016: 66: 67)

- التحولات الاجتماعية

حاولت قيادة ثورة يوليو 1952 معالجة التفاوت في توزيع الدخل الذي كان سائدًا قبل الثورة، فخلال شهرين من قيام الثورة صدر قانون الإصلاح الزراعي، إذ أدرك جمال عبدالناصر ورفاقه من الضباط الأحرار، أن مسألة الأرض هي العمود الفقري لأي تحول اجتماعي، فقد كانت معظم الأراضي الزراعية في يد طبقة كبار الملاك (الإقطاعيين)، لذا كانت قوانين الإصلاح الزراعي تصحيحًا ثوريًا لاختلالات توزيع الثروة، وتم توزيع الأرض على المعدمين من الفلاحين، وساهم هذا القانون في تغيير شامل في الحياة الاجتماعية في الريف المصري، وأن الهدف من الإصلاح الزراعي ليس فقط إعطاء معنى لانتماء الفلاحين إلى أرضهم ووطنهم بل لهدف اجتماعي اقتصادي وهو وصول مصر إلى الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي وتثبيت الفلاحين في أرضهم وإعطاء معنى لهويتهم الوطنية (فرحان صالح، 2021، 126)، وبفعل قانون الإصالح الزراعي تغيرت الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية في الريف فقد زادت مساحة الأراضي المنزرعة إلى حوالي مليوني فدان نتيجة عمليات الاستصلاح وخاصة بعد إقامة السد العالي، كما أتاحت الجمعيات التعاونية فرصة أوسع لصغار الفلاحين ومتوسطي الملاك للإفادة من الخدمات التعاونية بشكل أكبر وخاصة في مجال تسويق الحاصلات (عاصم الدسوقي، 2009، 216: 217)

وقد أكدت حكومة الثورة على إعمال مبدأ الفرص في التقدم للوظائف من خلال ديوان الموظفين، ومبدأ الأقدمية في الترقي للوظائف الأعلى دون تفرقة دينية أو نوعية بين الرجل والمرأة فيما عدا الوظائف القيادية العليا فيتم شغلها بالاختياروتم إلغاء كثير من المدارس التبشيرية الأجنبية، وإخضاع الباقي لرعاية الدولة وتحقيق قدر كبير من المساواة في فرص التعليم والعمل بالتوسع في مجانية التعليم الذي أصبح مجانًا تمامًا في عام 1962 وتنظيم الالتحاق بالجامعة عن طريق مكتب التنسيق على أساس مجموع الدرجات في الثانوية العامة.(عاصم الدسوقي، 2009: 220)

العنف السياسي في المرحلة الناصرية

ألغى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر مع بداية ثورة يوليو 1952 الأحزاب السياسية وحل الجماعات الدينية، فشن حملة كبيرة على الإسلاميين المتمثلين في حركة الإخوان، كذلك على الشيوعيين واليساريين، إضافة إلى تشديد الرقابة على النشر والصحافة. (عاصم الدسوقي، 2009: 215) وعلى الرغم من التحولات الاجتماعية التي جاءت بها ثورة يوليو، إلا أن ظاهرة العنف السياسي ظهرت خلال تلك الفترة من خلال عدة أحداث منها: ارتكاب جماعة الإخوان العديد من الجرائم فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، فسعت لنشر الفوضى، وممارسة العنف، وحتى ظهور تنظيم 65 بقيادة سيد قطب، الذى سعى لتفجير القناطر الخيرية وإسقاط الحكم وممارسة اغتيالات سياسية.

احتجاجات عمال شركة مصر للغزل بكفر الدوار في 1952 للمطالبة بتحسين المعيشة ومطالب اقتصادية أخرى.(حسنين كشك، 2013، 10) ، ومحاولة اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر أثناء إلقائه خطاب المنشية في مدينة الإسكندرية عام 1954 (عدي محمد كاظم، 2019: 101)، وأيضًا محاولة تنظيم الإخوان المسلمين الانقضاض على الثورة في 1954 واستعجال الحكم الإسلامي. (أحمد خليفة، سهير لطفي، 2013: 374)

وقد قامت عدة فئات شعبية – تضمنت عمالًا وطلابًا- بالخروج في تظاهرات انطلقت من الجامعة والمناطق الصناعية والقاهرة وحلوان وعين شمس والإسكندرية للاحتجاج على الأحكام الهزيلة التي أصدرتها المحكمة العسكرية بحق القادة العسكريين الذين يعزى لهم السبب بهزيمة 1967 والمطالبة بعقوبات شديدة ضدهم. وكانت أبرز هذه التظاهرات تظاهرات شركة الحديد والصلب في حلوان عام 1968، يضاف إليها التظاهرات الطلابية الحاشدة التي دعت إلى سقوط الدولة العسكرية ودولة الأمن. (عزمي بشارة، 2016: 230- 231) وتعد المظاهرات الطلابية التي خرجت في عام 1968 من أهم حركات الرفض السياسي والاجتماعي التي هزت النظام الناصري وأجبرته على تقديم تنازلات تبلورت في صورة بيان 30 مارس 1968. (أحمد زايد وآخرون، 2011: 15)

وقد عملت الدولة على مكافحة العنف في هذه الفترة عن طريق – اعتقال الأفراد والجماعات التي تمارس العنف ومنها جماعة الإخوان حيث تم اعتقال أفراد الجماعة وتقديم عدد منهم للمحاكمة، وقد أصدر ضد عدد منهم الحكم بالإعدام شنقًا (سيد أحمد محمدين، 2015: 8)

المرحلة الثالثة: الانفتاح الاقتصادي (1970-1981)

تولى أنور السادات الحكم في عام 1970 وقد بدأ حكمه بتغييرات في السياسة الخارجية والداخلية، واتبع مبدأ التحررية في الاقتصاد والتعددية السياسية واتجه إلى التحالف السياسي المصري الذي كان مع الشرق إلى التحالف مع الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، وشهدت تلك الفترة إصدار دستور واحد هو دستور 1971 الذي أطلق عليه الدستور الدائم، وحظى بموافقة شبه جماعية (علي الدين هلال، 2000: 205) ، وقد ركز دستور 1971 على أن جميع السلطات في يد رئيس الجمهورية فاعتبره رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية ورئيس الاتحاد الاشتراكي (الحزب الواحد عندئذ الذي أصبح حزب مصر الاشتراكي ثم الحزب الوطني الديمقراطي ويستأثر بكل الفرص في كل الأحوال) ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للشرطة (جمال الشرقاوي، 1981: 193).

قام النظام السياسي في ذلك الوقت بتضييق هامش حرية الرأي والتعبير، وذلك من خلال سيطرة الدولة على المؤسسات الصحفية الكبرى "القومية" ووضع قيود شديدة على حق ملكية الصحف للأفراد،

فضلًا عن سيطرتها على الإعلام المسموع والمرئي، وعلى الرغم من وجود صحف للأحزاب السياسية إلا أن السلطة عمدت إلى مصادرة بعض هذه الصحف بصورة ملفتة، كما تبنت منهج ما تنشره صحف المعارضة. (حسنين توفيق، 2000: 217) وبدأ السادات يتقرب من الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وعمل على قطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، واتخذ قراره بزيارة إسرائيل ، عام 1977، وعقده لمعاهدة السلام معها في 26 مارس 1979، الأمر الذي أدى إلى تكتل غالبية الدول العربية ضده، لعزل مصر داخل حدودها (جمال علي زهران،2005: 42) أما عن التعددية الحزبية فيمكنا القول بأن رؤية الرئيس السادات للتعددية الحزبية قد تبلورت في وجود تعدد حزبي ولكن مع حرمان بعض القوى والتيارات السياسية من حق تشكيل أحزاب بدعاوى ومبررات مختلفة، وقد ترتب على ذلك قيام تعددية انتقائية سمح في ظلها بقيام أحزاب سياسية لا تعبر عن قوى سياسية واجتماعية حقيقية في المجتمع، بينما حرمت قوى وتيارات سياسية فاعلة من حق تشكيل أحزاب سياسية . (حسنين إبراهيم، 2000 : 176)

- الانفتاح الاقتصادي

شهد النصف الأول من عقد السبعينيات من القرن العشرين محاولات حثيثة لتبرير الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي، على أساس أنها سياسة تتم في حدود الاستقلال الوطني ولا يخشى منها على المكاسب الاشتراكية، وأن سياسية الانفتاح لا تمثل تراجعًا عن الاشتراكية إنما تدعيم لها، وأن القطاع العام سيزدهر في ظل الانفتاح الاقتصادي، كما أن هذه السياسة ستتم من أجل تعبئة الموارد الأجنبية لتشغيل الطاقات العاطلة (عبدالهادي محمد والي، 1991: 47). وقد سعت حقبة الانفتاح بكل الوسائل إلى إعطاء القطاع الخاص دورًا قائدًا، بدأ تدريجيًّا من خلال الوثائق الأيديولوجية المعلنة بترديد فكرة تحرير القطاع الخاص بدلًا من احتكارالدولة للأنشطة السياسية، وإعطاء التوجه الاقتصادي صفة الفردية والنظام الحر وتهيئة المناخ لنمو الرأسمالية وتحجيم دور الدولة وعدم تدخلها في أعمال التجارة الخارجية والبنوك، والسماح لنمو رأس المال المحلي والأجنبي ونقل كثير من نشاط الشركات متعددة الجنسيات إلى مصر (شحاته صيام، 2003: 136) وقد تخلت الدولة عن مسئولية التنمية الاقتصادية وتراجع دور الحكومة إلى مجرد إدارة المرافق العامة، ووضعت مصائر الاقتصاد المصري بأيدي رأس المال الخاص، واعتمدت الدولة على رأس المال الأجنبي في صورة المزيد من المعونات والقروض الأجنبية، ومن هنا كان ركود الإنتاج السلعي في الصناعة والزراعة، وتباطأ نمو الإنتاج السلعي وضاقت قاعدته بالمقارنة بالأنشطة الخدمية وبخاصة الطفيلية وجرى الاعتماد على عائدات قناة السويس والبترول والسياحة، وكذلك الإفراط في الاعتماد على الخارج لمواجهة الزيادة المتسارعة في الاستهلاك بنوعيه العام والخاص وبصفة خاصة الاستهلاك من السلع المستوردة (فؤاد مرسي، 1990، 24)

ومع اتباع سياسية الانفتاح الاقتصادي زادت حدة المشاكل الأساسية للقاعدة العريضة للشعب المصري، كالإسكان والبطالة بين صفوف الشباب وارتفاع الأسعار والتضخم وضعف الأجور والمرتبات وتدهور مستوى التعليم وانتشار الجرائم وتنوعها وانتشار المخدرات وخاصة بين الشباب، وغير ذلك من مشكلات وأزمات لها تأثيرها على تماسك المجتمع. (أحمد فاروق حسن، 1992: 200)، وقد شهدت مصر ارتفاعًا حادًا في الأسعار في مختلف السلع وموجه هائلة من التضخم في كل النواحي الاقتصادية، تمخض عنها تدهور الدخل النقدي للأفراد وذلك من خلال ضعف القدرة الشرائية لهذا الدخل نتيجة للارتفاع المستمر للأسعار، وهكذا فإن ارتفاع الأسعار في كل شئون ومستلزمات الأفراد من غذاء ومسكن وملبس وخدمات واحتياجات يوميه، كان له أعمق الأثر في تدهور مستوى معيشة المواطنين،

وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين عامة والشباب خاصة.(نجلاء عبدالحميد راتب، 1999: 36-37)

- الانعكاسات السلبية لسياسية الانفتاح الاقتصادي

أما عن الانعكاسات السلبية لسياسة الانفتاح على الأوضاع الطبقية للطبقات الدنيا فتتضح من خلال الضغط والاستغلال من قبل البرجوازية بعد أن تمكنت من استعادة أوضاعها بعد رفع الحراسات وتنامي أدوارها في الريف والحضر، فقد تدني مستوى الدخل وتدهور حيث زاد نصيب الأغنياء في الدخل القومي بينما انخفض هذا النصيب للفقراء. (شحاته صيام، 2003 :157)

ومن الممكن أن نلخص أهم السلبيات الناجمة عن اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي فيما يلي:

ا- الارتفاع المتزايد في الأسعار دون أن يقابله ارتفاع مماثل في الأجور وزيادة التضخم.

ب- انتشار البطالة والبطالة المقنعة حيث تضاءل الإنتاج أمام سيطرة السوق وقوانين الاستهلاك.
ج- تدني القدرة الشرائية للجنيه المصري.

د- العجز المتزايد في ميزان المدفوعات بازدياد الفرص الخارجية وتراكم الديون.

الخلل الاجتماعي في قيم الوعي والسلوك.

هـ- تدني مستوى الخدمات في الصحة والتعليم والمواصلات.

و- الهجرات المتتابعة للعقول والأيدي العاملة وبصفة خاصة إلى الدول العربية.(غالي شكري، 1983 : 79)

المرحلة الثالثة : ذروة العنف السياسي (1970-1981)

فى السنوات الأخيرة من السبعينيات تبلورت الجماعات والتنظيمات الإسلامية كحركة واسعة النطاق وخاصة بين طلبة الجامعات وقد تضافرت جهود وقوى عديدة لإيجاد البيئة التى أفرزت هذه الجماعات منها:

1- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في مصر خلال السبعينيات، والتي انتهت بمجموعة من الآثار السلبية كان من شأنها زيادة حجم التناقضات في المجتمع.
2- غياب القنوات السياسية الشرعية التي تمكن القوى المختلفة من التعبير عن نفسها بشكل سلمي، والاتجاه نحو محاصرة التيار الديني باستمرار، وممارسة التعذيب ضد الإخوان في السجون.
3- هزيمة 1967 فهناك من اعتبرها سبب أساسي لبروز هذه التنظيمات.
4- الاختلالات السيكولوجية التي يعاني منه بعض الشباب. والتي تدفعهم إلى الغلو والتطرف.
5- ظاهرة التدين والتي تشكل إحدى خصائص الطابع القومي للمصريين ومن ثم سهولة استقطاب الشباب في الجامعات التي ترفع الدين كنظام شامل للحياة.
6- اهتزاز نظام القيم في المجتمع وفشل الايدلوجيات الوافدة والاتجاه نحو الدين كمصدر للهوية.
7- إخفاق جميع الايدلوجيات والتجارب السياسية السابقة سواء الليبرالية أو الاشتراكية وتزايد الإحساس بأن الإسلام هو الخلاص، وخاصة أن الخطاب الديني يقدم إجابات سهلة وبسيطة للمشكلات الاجتماعية. (حسنين توفيق إبراهيم، 1988: 49-48)

- **صور العنف السياسي في هذه المرحلة:**

1- الهجوم على الكلية الفنية العسكرية عام 1974 في أثناء اجتماع بعض القيادات السياسية المصرية للاستماع إلى خطبة يلقيها رئيس الجمهورية، وقد قام بها جماعة (شباب محمد) التي عرفت فيما بعد "الفنية العسكرية" وتعد هذه أول محاولة جماعية منظمة لتشكيل تنظيم يعتنق أفراده فكرة الجهاد، وتهدف إلى قلب نظام الحكم. (رمضان محمود عبدالعليم، 2007: 132)

2- مظاهرات الطلبة التي توجهت إلى مجلس الشعب للتعبير عن رأيهم في التعددية الحزبية في 25 نوفمبر 1976، واشتراك أعداد منهم- مثل غيرهم من المواطنين- في المظاهرات الصاخبة يومي 18و19 يناير 1977 في شكل انتفاضة عارمة للاحتجاج على سياسة الحكومة التي اتجهت لرفع الأسعار (أحمد زايد، 2011: 15) فقد تم رفع الدعم عن بعض السلع ورفع أسعار سلع أخرى أدت إلى خروج مظاهرات أنضم إليها العمال والفلاحون والطلاب والفقراء، واتخذت هذه المظاهرت أسلوب التخريب والاتلاف فقد انتشرت تلك المظاهرات في أنحاء الجمهورية وتم من خلالها الهجوم على ممتلكات ومتاجر وحرقها، وهجوم على أقسام الشرطة ومديرية أمن القاهرة، وتم التعدي أيضًا على المنشأت العامة ووسائل المواصلات العامة والخاصة، ولكن الأمن تصدى لها، ونزل الجيش إلى الشارع، وبالرغم من إعلان حالة الطوارئ إلا أن تلك المظاهرات لم تهدأ، حتى تراجعت الحكومة عن القرارات التي اتخذتها (حسين عبدالرازق، 2007: 25)

ونلاحظ أن بعض الجماعات والتنظيمات الإسلامية المسيسة، هي القوى التي مارست العنف السياسي في مصر منذ منتصف السبعينيات، ففي عام 1976برزت العديد من التنظيمات الإسلامية المتشددة التي انخرطت في أعمال الاحتجاج والعنف المضادة لرموز النظام من ناحية، ولبعض الفئات والممارسات الاجتماعية في المجتمع من ناحية أخرى، منها "جماعة التكفير والهجرة" وهي التي نفذت عملية اختطاف الشيخ الذهبي واغتياله في عام 1977 وتنظيم الجهاد الذي نفذ أحداث أسيوط عام 1981، والجماعة الإسلامية التي انشقت على تنظيم الجهاد منذ منتصف الثمانينيات وأميرها الدكتور عمر عبد الرحمن تعتبر المسئولة عن حوالي من (80%- 90%) من أعمال العنف التي مارستها التنظيمات الإسلامية خلال النصف الثاني من الثمانينيات ومطلع التسعينيات وبخاصة في بعض المحافظات مثل بني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج (أحمد زايد، 2011: 19-20) وتنظيم الجهاد الذي اغتال السادات في6 أكتوبر 1981 (علا عبدالعزيز،1996 :83) ونجح في الاستيلاء على مديرية أمن أسيوط لبضع ساعات في 8 أكتوبر 1981.(حسن بكر أحمد، 1997:175)

المرحلة الرابعة: التحول نحو اقتصاد السوق الحر (1981-2011)

- السمات العامة للنظام

سعى النظام السياسي تحت قيادة الرئيس حسني مبارك منذ توليه الحكم في 15 أكتوبر 1981 إلى إعطاء مساحة من الحرية السياسية تتوافق مع متطلبات المرحلة التي كانت تمر بها مصر منذ بداية حكمه، فاتفاقية السلام مع اسرائيل لم تكن نفذت، والظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشتها مصر تطلبت اتخاذ العديد من الإجراءات الخاصة بالسياسة الداخلية (محمد ياسر الخواجه، 2006: 24)، والتي تمثلت في الإفراج تدريجيًّا عن المعتقلين السياسيين خاصة الذين اعتقلوا في سبتمبر 1981، والانفتاح على أحزاب المعارضة التي أغلقت في سبتمبر 1981، والحرص على التزام الرئيس بالديمقراطية والتعددية السياسية وسيادة القانون (حسنين توفيق إبراهيم، 2000: 227-228). ومن الإجراءات التي اتخذها

أيضًا السماح بإعادة إصدار أغلب صحف المعارضة التي أغلقت في سبتمبر 1981 وبخاصة صحيفتي الأهالي والشعب، والحرص على الاجتماع برؤساء أحزاب المعارضة بصفة شبه منتظمة للتحاور والوقوف على رؤى هذه الأحزاب بشأن بعض القضايا الوطنية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وفي هذا السياق اتجه النظام للتمييز بين التيار الإسلامي المعتدل الذي يمثله الإخوان من ناحية وتنظيمات التطرف والعنف من ناحية أخرى، فاتبع مسلكًا معتدلًا تجاه المعتقلين وآخر عنيفًا إزاء المتشددين (حسنين إبراهيم، 2000: 227- 228)

إلا أن بعض خيارات النظام رغم إمكانية تقديم مبررات لها مازالت تثير علامات استفهام حول مدى جدية تجربة التعددية ، ومن هذه الخيارات موافقة الرئيس مبارك على انتخابه رئيسًا للحزب الوطني بعد أن كان قد تم الاستفتاء عليه كرئيس للدولة، ولقد ذهب بعض المحللين إلى تأكيد أنه رغم عدم وجود نص دستوري يوجب عدم الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب، إلا أن الفصل بينهما يعتبر الضمانة الوحيدة لدعم نظام تعددي حقيقي (علا عبدالعزيز، 1996 :83) ومما يدعم سيطرة وهيمنة الحزب الوطني الديمقراطي صعوبة الفصل بين أجهزته الحزبية والأجهزة الحكومية الرسمية ولاسيما وزارة الداخلية، فوزراء الداخلية والحكم المحلي عادة أعضاء في المكتب السياسي للحزب، وهو أعلى سلطة تنفيذية تتحكم في كافة الأنشطة الحزبية، وعليه فإن النجاح الذي يحققه الحزب الوطني في الانتخابات العامة لا يرجع بالضرورة إلى شعبيته الواسعة أو قوة هيكلة التنظيم، وإنما يعتمد أساسًا على قوة أجهزة ومؤسسات الدولة التي ترتبط بالحزب وتمكنه من السيطرة والتحكم في نتائج الانتخابات (حمدي عبدالرحمن حسن، 1995: 43-44)

ويتسم نظام الحكم بعدم التجاوب لأية ضغوط سواء النابعة من البيئة الداخلية أو الخارجية، خاصة النابعة من قوى المعارضة أو أية تجمعات جماهيرية، وهنا فإنه يلاحظ أن ما تحاوله قوى المعارضة من إثارة قضايا جماهيرية فإن النظام لا يستجيب لآرائها، وذلك من زاوية أنها أحزاب أقلية لا تعبر إلا عن أقليات جماهيرية (جمال علي زهران،1993: 167-166) فلقد عرف الشارع السياسي المصري ثقافة التجاهل التي مارسها الحزب الحاكم ضد أحزاب المعارضة من تجاهل لمطالبهم، وضيق مساهمة الأفراد والجماعات في عملية صنع القرار اليساسي والنظر إلى تطلعاتهم على أنها غير شرعية، مما أدى لشعورهم بعدم الرضا وانتشار مشاعر الاغتراب والإحباط (محمد ياسر الخواجة، 2006: 25-27)

فنجد أن الانتقال نحو التعددية الحزبية المقيدة التي أخذت بها مصر منذ منتصف السبعينيات لم يحدث تغييرًا جوهريًّا في طبيعة السلطة وأساليب ممارستها وأنماط علاقتها بالمجتمع، وبقيت السلطة الرئيسية للنظام الحاكم هي الجمع بين آليات السلطوية وبعض آليات الليبرالية السياسية في هيكل سياسي واحد، وقد اتسمت مسيرة الإصلاح السياسي في مصر بالتناقض، ففي الوقت الذي سمح فيه النظام بوجود أربعة عشر حزبًا سياسيًّا على الساحة أوجد قيودًا فعلية على تداول السلطة سلميًّا بين الأحزاب عبر الانتخابات، وذلك في ضوء احتكار حزب واحد – الحزب الحاكم- للسلطة وعدم استجابة الحكومة للمطالب المتكررة من جانب أحزاب المعارضة بضمان عدالة وحياد العملية الانتخابية. (أحمد حجي،2001: 218) وأوجد النظام قيودًا للموافقة على تأسيس أي حزب، وذلك أن لجنة الأحزاب التي يسيطر عليها الحزب الحاكم ترفض بصورة تلقائية تقريبًا أي طلب لتأسيس حزب جديد، وأن الخصومة القانونية أمام القضاء أصبحت هي المنفذ الوحيد للتواجد الحزبي الشرعي، ويؤكد هذا الوضع إعلان رئيس الدولة لاكتفائه بالعدد الموجود حاليًا من الأحزاب. (أحمد عبدالله،1993: 298)

وقد تفاقمت خلال الثمانينيات مظاهر أزمة اقتصادية متمثلة في البطالة والتضخم ومديونية وتبعية اقتصادية للخارج، وتدني معدل النمو وعجز في الموازنة العامة وعدم استقرار في سعر الصرف وغير ذلك، وقد بدت الدولة مترددة في تبني سياسة اقتصادية متكاملة للتعامل مع مظاهر الأزمة سواء على مستوى القوانين والتشريعات الاقتصادية أو على مستوى الآليات والأساليب (حسنين توفيق إبراهيم، 2000: 248)

وقد أدركت القيادة السياسية في أواخر الثمانينيات بعد محاولة للتنمية المستقلة، أن النظام الاقتصادي القائم حاليًا هو نظام دولي يتميز بنمو الرأسمالية الدولية، ويستند على ذلك الحجم الضخم من التبادل التجاري الواسع النطاق بين الدول بهدف تحقيق التعاون الاقتصادي بين دول العالم من خلال علاقات السوق (عواطف عبدالقوي، 1995: 265). وقد خضعت القيادة السياسية للأسس والقواعد التي يحددها صندوق النقد الدولي التي تتمثل فيما يلي: (تحرير الاقتصاد وذلك من خلال إطلاق آليات السوق في تسيير الاقتصاد وتحديد الأسعار وتخصيص الموارد، وضغط الإنفاق العام، وتقليص الدور الاقتصادي للدولة، والإلغاء التدريجي للدعم، والإسراع بعملية الخصخصة، أي الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص وذلك من خلال بيع وحدات القطاع العام وآليات أخرى، وهو ما يعني تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على المساهمة بنشاط أكبر في عملية التنمية مع توفير التسهيلات والضمانات التي تساعد على تحقيق ذلك (حسنين توفيق إبراهيم، 2000 : 247)

وفي منتصف التسعينيات بدأ تطبيق سياسة الخصخصة على عدد كبير من شركات القطاع العام وتحرير التجارة الخارجية، وإصلاح نظام الأسعار، ورفع مستوى كفاءة المؤسسات والتنظيمات الاقتصادية بما في ذلك الضرائب والنظام المصرفي وسوق المال وقوانين العمل وغيرها مما يتصل اتصالًا وثيقًا بالنظام الإنتاجي (سعيد النجار، 1995:6) وقد شهدت تلك الفترة العمل بنظام ضريبي جديد، وقد أدى تزايد معدلات التضخم إلى ارتفاعات متوالية في أسعار السلع والخدمات، وارتفاع في نسبة الفقر، وبدء حالات الترهل الاجتماعي الناتجة عن الاخفاق في توظيف ناتج معدلات النمو في معالجة مشاكل المجتمع، واستمر الارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وارتفاع معدلات الفقر والأمية وانتشار البطالة والعشوائيات، وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعلمية، وبدت ملامح تفشي الفساد والمحسوبية والاحتكار واضحة في عمليات تخصيص الأراضي والإنتاج الصناعي والقروض البنكية. ورافق ذلك مع الزيادة الكبيرة في تعداد السكان، فتكالبت العوامل الاجتماعية السلبية الناتجة عن الشعور بعدم الاستفادة من تحقيق معدلات نمو جيدة، وانسداد الأفق في حدوث تحول إيجابي مستقبلي،2011. (إخلاص قاسم نافل، 2016: 68-69)

- التحولات الاجتماعية

ازداد التفاوت الطبقي بعد قدوم الرئيس مبارك الذي استكمل سياسة الرئيس السادات، وقد ولدت السياسة الاقتصادية الجديدة أزمة اجتماعية ذات أبعاد متشعبة سياسية وثقافية وتعليمية وقيمية وأسرية، ففي هذه المجالات ظهرت أنماط سلوكية لم تكن معهودة وسادت القيم والفردية وانكمشت الرغبة في المشاركة الاجتماعية والسياسية، كما حدثت أزمة بين الشعب والحكومة حيث كانت الحكومة تعلن بشكل مستمر عن عدم المساس بالقطاع العام، وعن أن الرخاء والرفاهية قادمان مع مطلع الثمانينيات، لكن جاءت الثمانينيات بأزمات ومشكلات من نوع جديد كرست المعاناة من ناحية وأوقفت عجلة التنمية من ناحية أخرى.(نجلاء منير،2001: 87)

وأفرزت تلك السياسة جملة من المشكلات والآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي يلخصها المتخصصون في الاقتصاد في: تزايد معدلات الفقر والبطالة، انخفاض نصيب الفرد من الناتج الإجمالي وتزايد الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الفقراء ومحدودي الدخل، وفتح الباب أمام نمو الاحتكارات وضعف إجراءات حماية المستهلك من عمليات الغش التجاري، ناهيك عن ظواهر الفساد الإداري والمالي المرتبطة بسياسات الخصخصة (حسنين توفيق إبراهيم،2000 : 250) وقد أخذت الثروة تتركز بأيدي القلة الطفيلية وازداد إفقار الأغلبية الساحقة من السكان، وتباعدت هوة توزيع الدخول فيما بين العمل والملكية، وتوثقت العلاقات والصلات بين القلة الطفيلية البيروقراطية والرأسمالية العالمية، بينما اتجهت أنظار أغلبية المصريين نحو الأقطار العربية النفطية وغير النفطية، وازدادت الهجرة من الريف إلى المدينة حيث الخدمات أوفر وفرص الدخل أكبر، وجرت تحولات واسعة وعميقة في أنماط معيشة الطبقات المختلفة في الوقت الذي انتفخت فيه النزعة الاستهلاكية المستوردة.(فؤاد مرسي،1990 : 32)

ولقد كانت السنوات العشر من أواسط الثمانينيات إلى أواسط التسعينيات المناخ الملائم لتدعيم عناصر النمط الجديد للتكوين الاجتماعي، في صورة صعود للقطاعات التجارية والخدمية والاستهلاكية ببروز وصعود الطبقة الرأسمالية التجارية وانخراط الفئة البيروقراطية بالتزاوج والاندماج مع عناصر الرأسمالية الكبيرة، ومع اتجاه سلطة الدولة نحو تفكيك وبيع شركات القطاع العام تحت مسميات الخصخصة وتوسيع الملكية، وتفاعلت تلك الأوضاع لتغير من الأوزان النسبية للطبقات والشرائح وشرائح قوة العمل والاتجاه نحو تفتيت الفئات والطبقات المنتجة خاصة العمال والفلاحين وحدثت عمليات إفقار، وتوسع من الوزن النسبي للفقراء والفقراء المعدمين (خالد محي الدين، 1997: 265-264).

كذلك تعرضت الطبقة الوسطى ذات الدخول الثابتة للضغوط والتوترات واهتزاز وضعها الاجتماعي، ويمثل التدهور النسبي والمتزايد لوضعها تهديدًا للاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومن ناحية ثانية فإن الشرائح الرأسمالية الجديدة التي يتزايد دورها الاقتصادي في المجتمع تسعى إلى اكتساب مكانة سياسية موازية، اتضح ذلك في نشاط جمعيات واتحادات رجال الأعمال كما برز بشكل واضح في انتخابات مجلس الشعب عام (1995) حيث كانت إحدى سماتها الرئيسية دور رأس المال – بأشكال مختلفة- في تحديد نتائج الانتخابات.(علي الدين هلال، 1996: 119- 1290)

العنف السياسي في فترة حكم الرئيس الأسبق مبارك

اتخذت ظاهرة العنف اتجاهًا متصاعدًا منذ النصف الثاني من الثمانينيات بعد فترة الهدوء النسبي التي شهدها مطلع هذا العقد، وقد ارتبطت حالة الهدوء بشدة الإجراءات الأمنية التي تلت حادث اغتيال الرئيس السابق أنور السادات من ناحية، والانفراج السياسي النسبي الذي تميزت به السنوات الأولى لعهد الرئيس مبارك والذي ساهم إلى حين في امتصاص حالة الغضب السياسي العام الذي تفجر في نهاية عهد السادات.

إلا أن أحداث العنف عادت وظهرت مرة أخرى فقد قامت بعض الجماعات الإسلامة المتشددة بأعمال العنف والاحتجاج التي لم تستهدف الدولة ورموزها فقط، بل استهدفت المجتمع أيضًا، حيث اتجهت هذه الجماعات لمحاربة مظاهر الفسق في المجتمع حسب تصورها، وفرض سلوكيات وقيم اجتماعية معينة على الناس، فنفذت العديد من أعمال الحرق والتدمير ضد أندية الفيديو والملاهي الليلية ومحلات بيع الخمور واستخدمت القوة لمنع الإختلاط في الأماكن العامة وبخاصة الجامعات، و كذلك بعض الحفلات الفنية، كما شملت ممارسات العنف لبعض الجماعات الإسلامية في بعض الحالات

بالاحتكاك العنيف مع الأقباط في بعض المناطق كما هي الحال بالنسبة لأحداث الفيوم (إبريل 1984)، وأحداث سوهاج (مارس 1987)، وأحداث أبو قرقاص بالمنيا (مارس 1990) وقد جاءت أحداث صنبو بأسيوط 1992، لتدق ناقوس الخطر ولتنبه إلى مخاطر اتساع نطاق التوتر الطائفي، الذي يمس الوحدة الوطنية باعتبارها من أهم الثوابت التاريخية للمجتمع المصري، خاصة وأن تصاعد بعض أعمال العنف من قبل بعض الجماعات الإسلامية قد ساهم في بروز بعض جماعات العنف المسيحية، وذلك كنوع من رد الفعل الطبيعي(أحمد زايد، 2011: 24-25)

شهدت مصر في الثمانينيات والتسعينيات عنفًا سياسيًا من خلال عدة أعمال عنف منها، أحداث الأمن المركزي التي وقعت في عام 1986 في ظل قانون الطوارئ ونزل الجيش إلى الشوارع للمرة الثانية بعد عام 1977 لإيقاف حالة التخريب التي مارسها جنود الأمن المركزي، (حسن بكر، 1996: 209) واغتيال الرئيس السادات في 6 أكتوبر 1981 ثم قاموا بسلسلة اغتيالات لمسؤولين مصريين مثل رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصري(أحمد زايد 2011: 6) ؛ كما أن الجماعة متهمة بمحاولة اغتيال اللواء زكي بدر وزير الداخلية الأسبق عام 1989 (محمد حمزة، 2012: 16) ومحاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا عام 1995حتى ظهرت فكرة المراجعات لتلك الجماعة؛ حينما أعلنت وقف العنف عام 1997) وفي هذا العام اتخذت هذه الظاهرة مسارات جديدة في الاعتداء على المنشآت السياحية والسائحين الأجانب كأحداث معبد الدير البحري بالأقصر المروع في نوفمبر 1997، والمتحف المصري بالقاهرة ، والتعدي على القطارات، وأخيرًا تفجيرات طابا سنة 2004، وشرم الشيخ سنة 2005، كما استهدف المخطط الإرهابي ضرب البنية الاقتصادية بالتعدي على البنوك ومثال ذلك بنك المراغة سنة 2000، ولم تنج دور السينما ونوادي الفيديو والمحال العامة أيضًا من هذه الأعمال.(أحمد زايد،2011: 5-6)

ولم تسلم الشخصيات العامة والسياسية من رموز الدولة ورجال الفكر والإعلام من حوادث الاغتيلات، فقد نجحت الجماعات في اغتيال المفكر والكاتب فرج فوده، والدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق، فضلًا عن محاولات الاغتيالات لكل من اللواء زكي بدر وحسن الألفي والنبوي إسماعيل وزراء الداخلية، والدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء الأسبق، وصفوت الشريف وزير الإعلام الأسبق، ومكرم محمد أحمد الصحفي البارز، والأديب العالمي نجيب محفوظ (أحمد زايد، 2011: 6)

سابعًا: استنتاجات:

1- أسباب العنف السياسي في مصر

ا- ترجع الأسباب الرئيسية للعنف السياسي في فترة ما قبل ثورة 1952 إلى تزايد الهوة بين النخبة السياسية الحاكمة والجماهير وبالذات فيما يتعلق بمطالب التغير الاجتماعي وعجز النخبة عن التعبير عن هذه المطالب أو الاستجابة لها، ودخول القضية الوطنية في مأزق بعد فشل كل المباحثات لإعادة النظر في معاهدة 1936 وقيام الحكومة المصرية بإلغائها في 1951، وحدوث تحولات على مستوى الجماهير الشعبية التي أصبحت معبأة بمشاعر التغيير الثوري، دون أن تمتلك أدوت التنظيم السياسي الذي يمكنها من تغيير نظام الحكم، وقد اتسم الوضع الاقتصادي في هذه الفترة بعدم العدالة والتفاوت في توزيع الدخل.

ب- في العهد الناصري ترجع أسباب العنف السياسي إلى اتجاه ثورة يوليو 1952 لتثبيت أركانها كنظام سياسي، وذلك لتحقيق مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ومن

هنا جاء الاصطدام مع القوى السياسية القديمة التي أضيرت، ومن العوامل الأساسية للعنف خلال العهد الناصري أيضًا حالة الإحباط التي عمت الجماهير المصرية وبخاصة بعد هزيمة 1967 والتي عبر عنها الطلبة والعمال في شكل تظاهرات عارمة.

ج-ويمكن تلخيص أسباب العنف السياسي في فترة حكم السادات:في الأزمة المجتمعية الحادة التي شملت مختلف جوانب المجتمع فاقتصاديًا انتهت سياسية الانفتاح الاقتصادي بمجموعة من الآثار السلبية في الاقتصاد، واجتماعيًا اتسعت الهوة بين الطبقات، وسياسيًا: اتجة النظام إلى تفريغ تجربة التعدد الحزبي من مضمونها، وأًصدر مجموعة من القوانين المقيدة للحريات التي على أثرها تم منع الأحزاب وقوى المعارضة أن يكون لهما دور فاعل في الحياة السياسية، حيث أكد الاتجاه الوظيفي ذلك حيث ظهر العجز في أبنية النظام السياسي والتي فقد على إثرها القدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة

د- أثرت الأزمة الاقتصادية المجتمعية وعجز النظام عن التعامل معها بشكل فعال، آثارها السلبية حيث اهتزت شرعية النظام وفقد الكثير من المساندة والتأييد الذين تلقاهما بعد حرب أكتوبر 1973، وقد أدت الأزمة المجتمعية أيضًا إلى بروز تنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي التي اتجهت لانتقاد ممارسات وسياسات النظام وتعبئة الرأي العام وتنظيم أعمال العنف ضده

هـ- في فترة الرئيس مبارك لم يختلف الوضع كثيرًا عن سابقه فاستمرت الأزمة المجتمعية مخيمتًا على المجتمع المصري، وتفاقمت بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مثل الديون والتضخم والبطالة والتدهور في مستوى المعيشة واستمر أداء أجهزة الدولة ضعيفًا فيما يتعلق بتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين كالسكن والتعليم والمواصلات وغيرها، وسياسيًا فقد استمرت بعض السياسيات السلبية السياسية فعلى الرغم من تأكيد القيادة السياسية على أن تعمق الديموقراطية أحد أهدافها الأساسية إلا أنه استمر العمل بقانون الطوارئ، واستمر عدم فاعلية المؤسسات السياسية في التعبير عن مختلف القوى والتيارات السياسية الفاعلة في المجتمع. وفي أواخر عهد الرئيس مبارك كان لمجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تأثير كبير على انتشار العنف السياسي في هذه الفترة فقد شهدت الكثير من أحداث العنف ، وقد ظهرت مؤشراته في شكل احتجاجات اجتماعية ومظاهرات واعتصامات التي تزايدت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة من حكمه. ويتفق ذلك مع نظرية الصراع حيث أدى عدم توزيع مرودودات التنمية بشكل عادل إلى وجود صراع طبقي، فوفقًا لنظرية الصراع فإن "ظهور الصراع السياسي في المجتمع يؤدي بالضرورة إلى ظهور " السلطة متعددة السيادة" ويقصد بذلك توافر قوى متنافسة في المجتمع مما يؤدي إلى إضعاف دور الحكومة وبروز تكتلات القوى والتي تخلق تحديًا للسلطة القائمة والذي بدوره يؤدي إلى تفكك السلطة السياسية المحتكرة للقوة"

من خلال ما سبق يمكننا القول أن ظاهرة العنف السياسي خلال العهود السابقة ارتبطت بظروف الأزمة المجتمعية الممتدة وما ترتب عليها من تناقضات واحباطات ولدت ردود فعل عنيفة.

2- أما عن القوى التي مارست العنف السياسي في مصر(1952- 2010):

ا- في فترة ما قبل ثورة 1952 تمثلت القوى التي مارست العنف في الإخوان المسلمين والحزب الاشتراكي والحركات الشيوعية، وقد شهدت هذه الفترة نموًا للمنظمات التي استخدمت أساليب العنف والاغتيال وكونت منظمات شبه عسكرية كأداة للعمل السياسي.

ب- وفي تظاهرات 1968 تمثلت القوى التى مارست العنف في طلبة الجامعات بالأساس وانضم اليهم العمال، وجماعة الإخوان المسلمين، والشيوعيين والسياسين القدامى.

ج- في عهد الرئيس السادات تمثلت تلك القوى في طلبة الجامعات وخاصة المسيسين من التيارات الاسلامية واليسارية، وخلال النصف الأول من السبعينيات برز دور الطلبة المنتمين للاتجاهات اليسارية، وفي النصف الثاني برز دور الجماعات الإسلامية التي يشكل طلبة الجامعات الإسلامية عمودها الفقري، كذلك برز دور العمال من خلال ممارسة بعض الاضرابات وممارسة بعض أعمال الشغب والتظاهرات ضد النظام، ثم الجماعات الإسلامية التي مارست عنفًا منظمًا أخذ شكل الاختطاف والاغتيال ومحاولة الانقلاب، ومن أشهر هذه الجماعات جماعة الفنية العسكرية، والتكفير والهجرة، وتنظيم الجهاد، وغيرها.

د-أما في عهد مبارك فإن القوى التي مارست العنف السياسي تمثلت في الطلبة والعمال حيث تعددت اَلاضرابات المحدودة وأحداث الشغب، إلى جانب أعمال العنف التي مارستها بعض الجماعات الإسلامية، وتمرد قوات الأمن المركزي، ثم ظهور الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في اواخر عهد مبارك ونظمت وقفات احجاجية كان لها عظيم الأثر في حدوث ثورة يناير 2011.

. وهذا ما أكدته نظرية الفرص السياسية ففي كل فترة من هذه الفترات استغلت الحركات السياسية وجماعات العنف السياسي الفرص المتاحة لتنفيذ أهدافها "وذلك من خلال استغلال الظروف المجتمعية التي تتوفر في لحظة ما فرصة كبيرة للتغيير، وبالتالي تتمكن الحركة من استغلال هذه الفرصة من أجل تحقيق مطالب الحركة والدفاع عن مصالح أعضائها، الأمر الذي يمكنها من خلق فرصة سياسية أخرى غير تلك التي استغلتها".

ومن خلال ما سبق يتضح أن :

ا- - العناصر الشابه من الطلبة هي القوى الأساسية التي مارست العمل السياسي خلال الفترات السابقة وذلك لأنها تمثل عصب المجتمع ومن ثم قدرتها على رد فعل أكبر.

2-دور العمال في أحداث العنف السياسي والذي ظهر بوضوح في عهدي (السادات- مبارك) ولم يبرز في عهد الرئيس عبدالناصر، ويمكن تفسير ذلك بأن التغيرات الاجتماعية التي سعى الرئيس عبدالناصر لتحقيقها بالنسبة للفئات الشعبية الواسعة ومنها العمال، فقد استفاد العمال من السياسيات الاقتصادية والاجتماعية، أما في عهدي الرئيسين السادات ومبارك فقد جاءت السياسيات لتضر بمصالح العمال، وذلك لأن سياسة الانفتاح الاقتصادي انتهت بمجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أضرت بالعمال والطبقة المتوسطة.وتمحورت معظم أحداث الشغب التي قام بها العمال حول المطالب الفئوية المتعلقة بالأجور والمكافآت والرعاية الصحية وظروف المعيشة وارتفاع الأسعار.

3-كذلك برزت بعض الجماعات والتنظيمات الدينية المتشددة التي ظهرت بوضوح في عهدي الرئيس السادات والرئيس مبارك ولم تكن لها وجود واضح في عهد الرئيس عبدالناصر. وكان أعضاء هذه الجماعات من الشباب المتعلمين التي تنتمي اجتماعيًا إلى الطبقات الوسطى والدنيا، وتتركز اتجاهاتها الفكرية حول تكفير الدولة والمجتمع. ومن هذه الجماعات من كفر الدولة والمجتمع معًا، وقد تبنث هذه الجماعات فكرًا انقلابيًا يقوم على أساس بناء دولة مسلمة ومجتمع مسلم عن طريق استخدام القوة للإطاحة بالنظام الكافر وتطبيق شرع الله.

3- صور العنف السياسي في مصر خلال حكم الرؤساء(عبدالناصر- السادات- مبارك) وتمثلت في التظاهرات المحدودة، وأحداث الشغب والتمردات المحدودة، والإضرابات المحدودة، محاولة

الاغتيال، والاغتيالات ومحاولة الانقلاب، واستهداف رجال الدولة والشخصيات العامة والسياسية من رموز الدولة ورجال الفكر والإعلام، واستهداف المؤسسات الشرطية والاقتصادية، واستهداف الأماكن السياحية، وكان الفاعل الأساسي لهذه العمليات الجماعات ذات التوجه الإسلامي

- وقد استمر العنف الجماهيري الذي يأخذ شكل التظاهرات المحدودة وأحداث الشغب المحدودة كأكثر أشكال العنف انتشارًا خلال فترات الحكم السابقة، وارتبطت غالبًا ممارسة هذا العنف ببعض أماكن التجمع كالجامعات والمصانع وخلافه.

4-الفترات التي شهدت تزايد في أعمال العنف السياسي:من خلال ما سبق تبين أن أحداث العنف السياسي زادت في فترات النصف الأول من الخمسينيات والسبب في ذلك اتجاه تنظيم الضباط الأحرار إلى تثبيت نفسه كنظام سياسي واتجه لتحقيق تحولات ثورية في المجتمع، مما أدى إلى مواجهات حادة مع القوى السياسية الأخرى، وفي عهد الرئيس السادات وخلال النصف الثاني من السبعينيات ظهرت الآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادي والسلام مع اسرائيل والعزلة عن الوطن العربي؛ كل هذا أدى إلى خلق المزيد من بؤر التوتر والانفجار في المجتمع، وانتهى بوضع بعض الرموز والقيادات من التيارات الفكرية المختلفة في السجن في سبتمبر 1981 ووقوع حادث المنصة الذي أودى بحياة الرئيس السادات، أما في عهد الرئيس مبارك فقد علق الشعب المصري عليه الطموحات والآمال عند توليه الحكم ولكنها لم تتحقق بالقدر المطلوب فقد خيم على المجتمع المصري في تلك الفترة شبح الأزمة المجتمعية، وقد شهدت حقبة الثمانينيات والتسعينيات الكثير من أحداث العنف.

5- تعامل الأنظمة السابقة مع العنف السياسي اتجه النظام السياسي في فترات حكم كل من الرؤساء عبدالناصر والسادات ومبارك إلى التعامي مع ظاهرة العنف السياسي من خلال

1- الطريقة الأمنية حيث تترك مهمة مواجهة أعمال العنف السياسي لقوات الأمن.
2- الطريقة القانونية: حيث يتم اللجوء إلى وضع المزيد من القوانين التي تجرم أحداث العنف وتعاقب عليها.
3- الطريقة الثالثة: بحث الجذور الاجتماعية والأسباب الاقتصادية والسياسية للعنف، وطرح حلول لها .

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. إخلاص قاسم نافل(2016) ،الاقتصاد المصري بعد ثورة يناير (دراسة في الواقع والتحديات)، قضايا سياسية، جامعة النهري- العراق،العدد 45-46.
2. [1]إمام إمام عبد القادر مكاوي، الإعلام الحزبي والعنف السياسي تحليل مضمون بعض رسائل الإعلام الحزبي حول ظاهرة العنف السياسي في المجتمع المصري، رسالة دكتوراة كلية الآداب جامعة طنطا 2000.
3. أوليفيه فيليول، ليليان ماتيو ، قاموس الحركات الاجتماعية الجديدة ، دار صفاصة ، القاهرة ، 2017
4. أيسم سعد محمدي محمود(2014)، ظاهرة العنف السياسي لدى طلاب الجامعة: دراسة ميدانية"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد161 الجزء الثاني، ديسمبر .
5. إحسان محمد الحسن(2008)، علم اجتماع العنف والإرهاب دراسة تحليلة في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
6. أحمد السيد النجار وآخرون(2009)، التحولات الاقتصادية وانعكاساتها على الجوانب الاجتماعية في صعيد مصر،الهيئة القبطية الإنجلية للخدمات الاجتماعية، منتدى حوار الثقافات، القاهرة .
7. أحمد خليفة، سهير لطفي (2013)، المتشددون المحدثون – دراسة لحركات إسلامية معاصرة، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
8. أحمد زايد واعتماد علام (2004)، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة .
9. أحمد زايد(2011) ، العنف السياسي في المجتمع المصري في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية الجماعة الإسلامية نموذجًا، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
10. أحمد زكي بدوي(2008)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ، مطبعة المساحة، القاهرة.
11. أسامة العادلي(2000)، النظام السياسي المصري، الهياكل الدستورية وقوى الحياة السياسية (1866- 1981) ، د.ن، دون بلد.
12. - أشرف شلبي(2015)، العنف السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في ضوء التغيرات السياسية في المجتمع المصري(قراءة سوسيولوجية للفترة من يناير 2011 إلى يناير 2015، أعمال المؤتمر الإقليمي لقسم الاجتماع (العنف المصاحب للتغيرات الاجتماعية السياسية في العالم العربي) جامعة المنصورة، المجلد الأول.
13. أحمد عبدالحافظ فواز(2015)، العنف الهوياتي والفرصة السياسية في العراق، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 48،
14. أحمد حجي(2001)، المستقبل الحزبي للإخوان المسلمين، مصر في عيون شبابها، مركز دراسات وبحوث الدول النامية القاهرة.

15.- أحمد فلاح العموش، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006

16. أحمد عبد الله(1993)، هيكل المشاركة في مصر، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة (القاهرة29 سبتمبر 1990)، دون بلد، دون دار نشر، الطبعة الأولى.

17. السيد عبدالفتاح(2011)، ثورة التحرير، أسرار وخفايا ثورة الشباب، دار الحياة.

18.الهام البوادلي علال وديع(2013)، ظاهرة العنف السياسي: دراسة حالة الجزائر في الفترة من 1988-1999، رسالة دكتوراة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة .

19. الأزهر ضيف، جميلة زيدان(2016)، نقد نظرية الصراع وأسقاطها على الواقع العربي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الشهيد حمة لخض- الوادي، الجزائر، العدد20، ديسمبر.

20. بيرسي كوهين(1985)، النظرية الاجتماعية الحديثة، ترجمة عادل مختار الهواري، دار المعرفة الجامعية،

21.تيد هندريش(1986)، العنف السياسي فلسفته- أصوله وألعاده، ترجمة عبدالكريم محفوظ، دار المسيرة، الأردن.

22.جيهان عبد السميع محمد أحمد (2017)، أنماط العنف السياسي في المجتمع المصري بعد أحداث ثورة 25يناير، دراسة ميدانية على ملامح العنف السياسي ضد المرأة، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس،.

23. جمال الشرقاوي(1981)، سياسة القمع في مصر، مصر من الثورة إلى الردة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى.

24.جمال طه علي(2013.)، دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في حل وتسوية العنف السياسي في الدول الإفريقية، مجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 23،

25.جمال على زهران (1993)، من يحكم مصر؟ دراسة في صنع القرار السياسي في مصر والعالم الثالث، مطابع الطوبجي التجارية، القاهرة.

26. ـــــــــــــ (2005)، ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصري في ظل التحولات الجديدة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.

27. حسن بكر أحمد(1997)، أيديولوجية العنف السياسي: تحليل مضمون الخطاب الجهادي والرد عليه(مرجعية الأفكار) دراسات مستقبلية – مصر،العدد 3.

28. ـــــــــــــ (1996)، العنف السياسي في مصر: العنف بين الجماعات الإسلامية والنظام السياسي ما بين 1977 -1994، الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، مج17،ع 85،86.

29. حسنين توفيق إبراهيم(1988) ظاهرة العنف السياسي في مصر: دراسة كمية، تحليلة مقارنة "1952- 1987) المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

30. ـــــــــــــ(2000)، الدولة والتنمية في مصر، الجوانب والمتغيرات السياسية (دراسة من منظور مقارن)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ط1

31. ـــــــــــــ (1992)، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

32. ـــــــــــــ (1999)، ظاهرة العنف السياسي ، مركز دراسات الوحدة، بيروت.

33. حسنين كشك(2002)، حدود الحركات الاجتماعية في مصر (2000- 2009)، منشورات المدرسة النقدية في علم الاجتماع المصري.

34. حمدي عبد الرحمن حسن(1995)، إشكاليات التحول الديمقراطي وطبيعة العلاقة السياسية في مصر، في المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، أعمال الندوة السنوية الأولي (10- 11 مايو 1994) المطبعة التجارية الحديثة..

35. حبيبة عاطف حسن درويش(،2017) تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على العنف السياسي بين طلاب الجامعة – دراسة نقدية لنظرية المخالطة لسذرلاند، رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة القاهرة.

36. داليده خوالدي(2016)، إشكالية العنف السياسي في العالم العربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر،

37.رمضان محمود عبد العليم(،2007) الأنشطة الطلابية ودورها في مواجهة العنف السياسي لدى طلاب جامعة الأزهر دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية ، جامعة طنطا،

38. سامي أبو النور (1988)، دور القصر في الحياة السياسية في مصر(1937- 1952) مكتبة مدبولي، القاهرة.

39. ريهام رضا زينهم تأثير ثورة يناير على العنف السياسي في مصر 2011-2013، رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 2016

40. سعد الدين إبراهيم(2000)، مصر تراجع نفسها، سلسلة الأعمال الكاملة، المجلد 5، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

41. سعيد النجار(1991)، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى

42.سوسن فايد وآخرون (2011) "العنف السياسي في المجتمع المصري في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية – الجماعة الإسلامية نموذجاً-" ، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،

43. سيد محمد موسى(2015) إطلالة على المنظمات الإرهابية في مصر والوطن العربي التاريخ يعيد نفسه مع جماعة الإخوان الإرهابية، جمعية إدارة الأعمال العربية، ع 149.

44. شحاته صيام(1990)، الدولة وإعادة إنتاج الفقر، رامتان للنشر والتوزيع، الإسكندرية،ط1 .

45. صلاح الدين عبدالله العبادي(2012)، جرائم العنف السياسي ضد الصحفيين دراسة ميدانية على الصحفيين اللبنانين ، رسالة دكتوراه، جامعة مؤته، الأردن ،

46. طارق البشري(1972)، الحركة السياسية في مصر (1945- 1952) الهيئة المصرية العامو للكتاب، القاهرة.

47. ـــــــــــــ (1987)، الديمقراطية ونظام 23 يوليو(1952-1970)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط1.

48. عاصم الدسوقي (2002)، التطور التاريخي للعنف في مصر، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، المؤتمر السنوي الرابع 20-24 أبريل 2002، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية المجلد الأول، القاهرة .

49. ـــــــــــــ (2013)العنف السياسي في مصر، مجلة المجلة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، العدد الثاني عشر ، مارس.

50. ـــــــــــــ(2013) تاريخ من الغاية تبرر الوسيلة: العنف السياسي في مصر، المجلة، الإصدار الثاني، ع12، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

51. ـــــــــــــ(2009) المتغيرات الاجتماعية التي أحدثتها ثورة يوليو 1952 في مصر، الرؤية- قضايا وآفاق، ع3. الهيئو المصرية العامة للكتاب.

52. عبدالرازق حسين (2007) ثلاثون عامًا على انتفاضة يناير 1977 المظاهرات السلمية تتحول إلى عنف، أدب ونقد، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، القاهرة.

53. عبد القادر ياسين وآخرون(2008)، جمال عبدالناصر: رؤية متعددة الزوايا، دار الكتاب العربي- حلب.

54. عبدالهادي محمد والي(1991)، الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ط1.

55. عدي محمد كاظم(2019)، الإخوان المسلمين في مصر1928- 1973 دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات التاريخية، العراق، المجلد 9، العدد1.

56. دعاء حامد الغوابي حلمي(2017)، مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالعنف السياسي لدى الشباب المصري، رسالة ماجستير كلية الإعلام جامعة القاهرة.

57. عزمي بشارة (2016)، ثورة مصر " من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير" ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات،تونس.

58. علي الدين هلال(1975)، السياسة والحكم في مصر،مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.

59. ـــــــــــــ (2000)، تطور النظام السياسي في مصر (1803- 1999) مركز البحوث والدراسات السياسية، ط3.

60. ـــــــــــ (1996)، عملية التحول الديمقراكي ومستقبلها في مصر، مصر في القرن (21) الآمال والتحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى.

61. عواطف علي خريسان(2011)، أسباب العنف السياسي: رؤية تحليلية، مجلة كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد 54،العراق.

62. غالي شكري(1983)، الثورة المضادة في مصر، الدار العربية للكتاب، القاهرة .

63. فرحان صالح (2012)، ثورة يوليو ومفهوم العدالة الاجتماعية، أدب ونقد، حزب التجمع الوطني المتقدمي الوحدوي، العدد405، مصر،

64. فؤاد مرسي(1990)، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في مصر منذ السعبينيات، الانتخابات البرلمانية في مصر(درس 1987)، الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

65. كمال أحمد (1986)، الناصرية والعالم الثالث، مكتبة مدبولي،القاهرة.

66. محمد حمزه(2012)،مكافحة الإرهاب والتطرف وأسلوب المراجعة الفكرية، وزارة الداخلية ، مصر.

67. محمد عبد الحميد الحناوي(1996)، الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر(1954- 1952) مطبعة الهلال ، أسيوط، .

68. محمد ياسر الخواجة (2006)، الإصلاح السياسي وأزمة التحول الديمقراطي في مصر، في، " الإصلاح الاقتصادي والتطور الديمقراطي في مصر رؤية مستقبلية" أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم علم الاجتماع 13 مارس ، كلية الآداب، جامعة طنطا.

69. نجلاء عبدالحميد راتب(1999)، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري "دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح"، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ط1.القاهرة

70. نجلاء منير حامد(2001)، اتجاهات التنمية في التسعينيات، دراسة تطبيقية على برامج الصندوق الاجتماعي ومشروع شروق، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة طنطا.

71. هدى جمال عبد الناصر(1987)، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية (1936-1952) دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1.

72. سمر حسن على الطبلاوي. أطر معالجة قضايا العنف السياسي في الصحافة المصرية خلال عامين 2013-2014. رسالة ماجستير كلية الإعلام جامعة القاهرة 2017.

73. سعيد النجار(1995)، الإصلاح الاقتصادي والمفاهيم الخاطئة، إصدارات رسائل النداء الجديد، العدد32، أكتوبر .

74. حسن عبدالله العايد(2010)، أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على العنف السياسي في الأردن" دراسة حالة لمدينة معان" مجلة دراسات مستقبلية ، العدد الخامس عشر، يناير 2010، مركز دراسات المستقبل – جامعة أسيوط،

75. خالد محي الدين(1997)، مصر وقضايا المستقبل، في كتاب الأهالي.

76. عفاف عبد القوي(1995)، القوى العاملة المصرية ومتغيرات النظام العالمي، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، أعمال الندوة السنوية الأولى(10-11 مايو 1994) المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة.

77. علا عبد العزيز أبو زيد(1996)، الإطار السياسي والقانوني الحاكم لعملية التحول الديمقراطي في مصر (1976- 1992) في حقيقة التعددية السياسية في مصر، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة.

78. عواطف علي خريسان(2011)، أسباب العنف السياسي: رؤية تحليلية، مجلة كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد 54،.

79. عبدالله ملوكي(2015)، مضامين العنف عبر إيكولوجيا الفضاء الافتراضي الرمزي وتأثيرها في صناعة العنف السياسي بين الذات والأخر، مؤتمر عن العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات تونس .

80. نشوى محمد أحمد(2012) سلسلة مفاهيم ، ع90، السنة الثامنة، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.

81. ناهد عز الدين (2005)مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداو تحليلية في دراسة العمل الجماعي، مجلة النهضة، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد 5، العدد 1،

82. هانك جونسون(2018)، الدولة والحركات الاجتماعية ، ترجمة أحمد زايد، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة،

83. محمد عبدالفتاح أبو الفضل (1994)، تأملات في ثورات مصر في ضوء قراءات تاريخية، ثورة 23 يوليو1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

84. محمود صلاح عبدالحفيظ محمد المهر، صناعة الفرصة السياسية في مصر الناصرية بيان 30 مارس 1968 نموذجًا، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد29، 201

85. محيي شحاته سليمان، وعي طلاب الجامعة بظاهرة العنف السياسي في المجتمع المصري " دراسة ميدانية" مجلة مستقبل التربية العربية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلون، العدد الثاني، أبريل 1995.

86. محمود عبد الحفيظ المهر(2010)، الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 27.

87. مصطفى خلف عبد الجواد(2006)، نظرية علم الاجتماع المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

88. مجدي حماد(2012)، ثورة مصر مشروع نهضة عربية، الكتاب الأول إسقاط النظام، دار النهضة العربية، بيروت لبنان.

89. – يوسف محمد عيدان(2012) التنظيمات السياسية في مصر (1953- 1976)، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العراق، المجلد 7، العدد 3.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Webber, David. et al.(2020) "Ideolgies that justify political violence", Current opinioin Behavioral sciences, 34, , p.107- 111.Available online at www.Science direct.com.
2. Grant Word Low (1992) Political terrorism (Cambridge University)
3. Nieburg, Harold L,(1969), Political Violence: The Behavioral Process, (St. Martin's.
4. Brooten, Lisa.(2006) "Political violence and Journalism in a multiethnic state – A casstudy of Burma (Myanmar) , Journal of communication Inquiry, vol.30, No.4,
5. Boyle, Michael J..(2012)"Progress and pitfalls in study of political violence, "Terrorism and political violence, vol. 24, No.4,
6. Gurr,Ted Robert(1971), Why Men Rebel(Princeton N J.Princeton University
7. Besle, TimothyJ,&,Person, Torsten.(2011) "the logic of – political violence", the Quarterly Journal of Economics, Vol. 126, No.3,

Images of Political Violence in Egyptian Society
A Socio-Historical Analysis

Nagwa Abd alaal Mohamed
Master Degree in Arts –Department of Sociology
Faculty of Women for Arts, Science & Education
Ain Shams University - Egypt
nagwaabdalaal@yahoo.com

Prof./ Etimad Mohamed Allam
Professor of Sociology
Faculty of Women for Arts, Science & Edu
Ain Shams University - Egypt

Prof./ SamiaKadry Wanis
Professor of Sociology
Faculty of Women for Arts, Science & Edu
Ain Shams University - Egypt

Dr/Ahmed Ali Belie
Assistant Professor of Sociology
Faculty of Women for Arts, Science & Education
Ain Shams University – Egypt

ABSTRACT:

This present study drives at detecting the images and events of political violence in the Egyptian society through a socio-historical analysis of the time duration from (1948- 2010). In order to achieve that purpose, the study tackles with the economic, political and social factors in each period of the rule of former presidents (Gamal Abdel Nasser, Anwar El-Sadat, Hosni Mubarak); analyzing as well, the forces that practiced violence in each period and the forms of violence that prevailed during those periods and their reasons. The results indicate that political violence has taken many forms in the Egyptian society during those periods: it was represented in demonstrations, riots, rebellions, limited strikes, assassination attempts, assassinations, coup attempts, targeting statesmen, public and political figures, state symbols, intellectuals and media professionals, in addition to targeting police institutions and tourist places. The actor in these operations has been the religious groups, workers, students and some protest movements. It was found that the events of political violence increased in the periods of the first half of the fifties, and the reason for this was the tendency of the Free Officers Organization to establish itself as a political system and political entity, besides its tendency to achieve revolutionary transformations in society,during the era of President Sadat, the negative effects of the policy of economic openness and peace with Israel appeared. All this led to producing more hotbeds of tension and explosion in society. As for the era of President Mubarak, the Egyptian people pinned aspirations and hopes on him when he assumed power, but they were not achieved to the required extent.

Keywords: Political violence - Egyptian society - Abdel Nasser – Sadat - Mubarak.